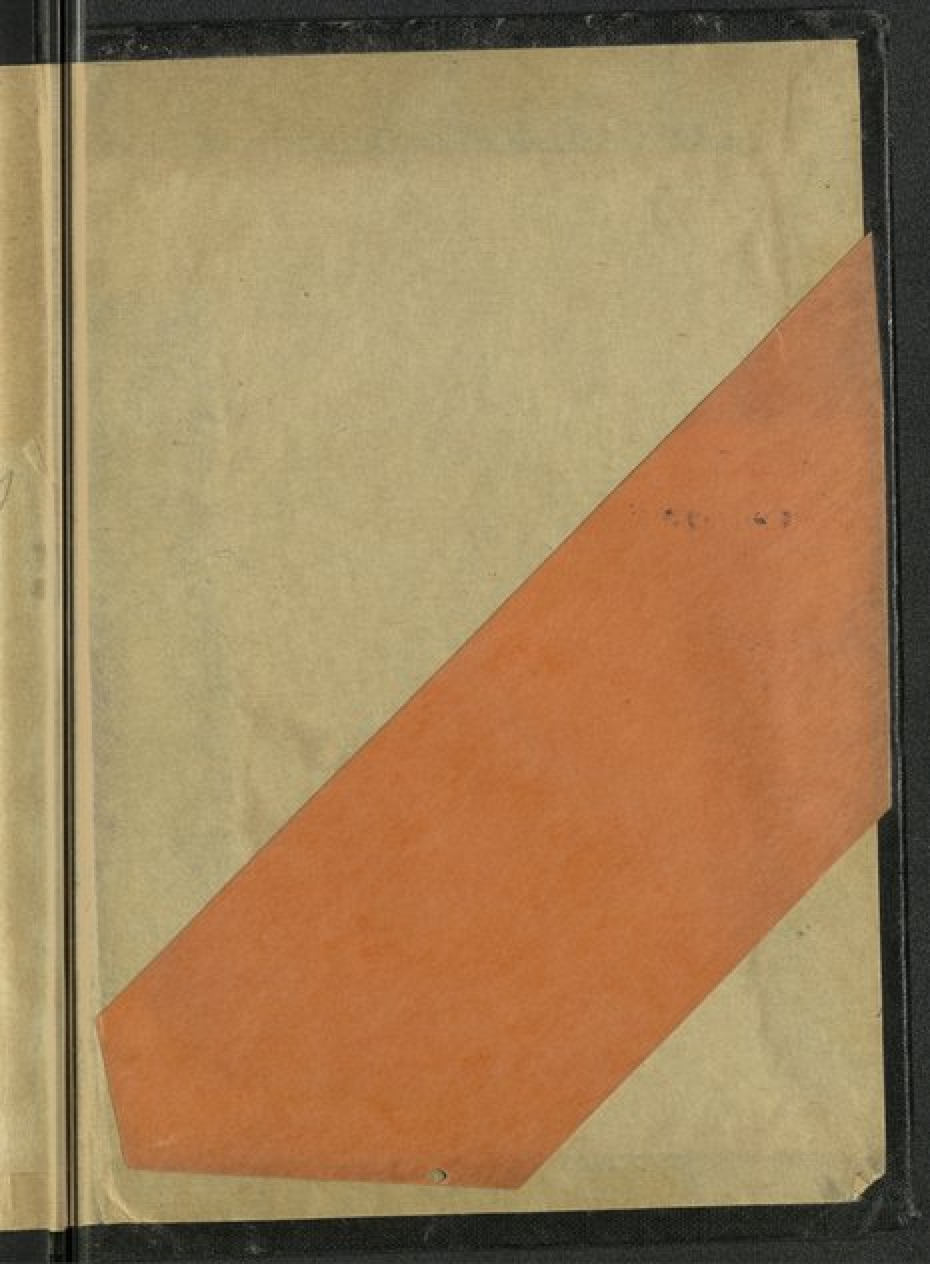
البراوي

مشروع سوريا الكبرى



مشروع سوريا الكبرى

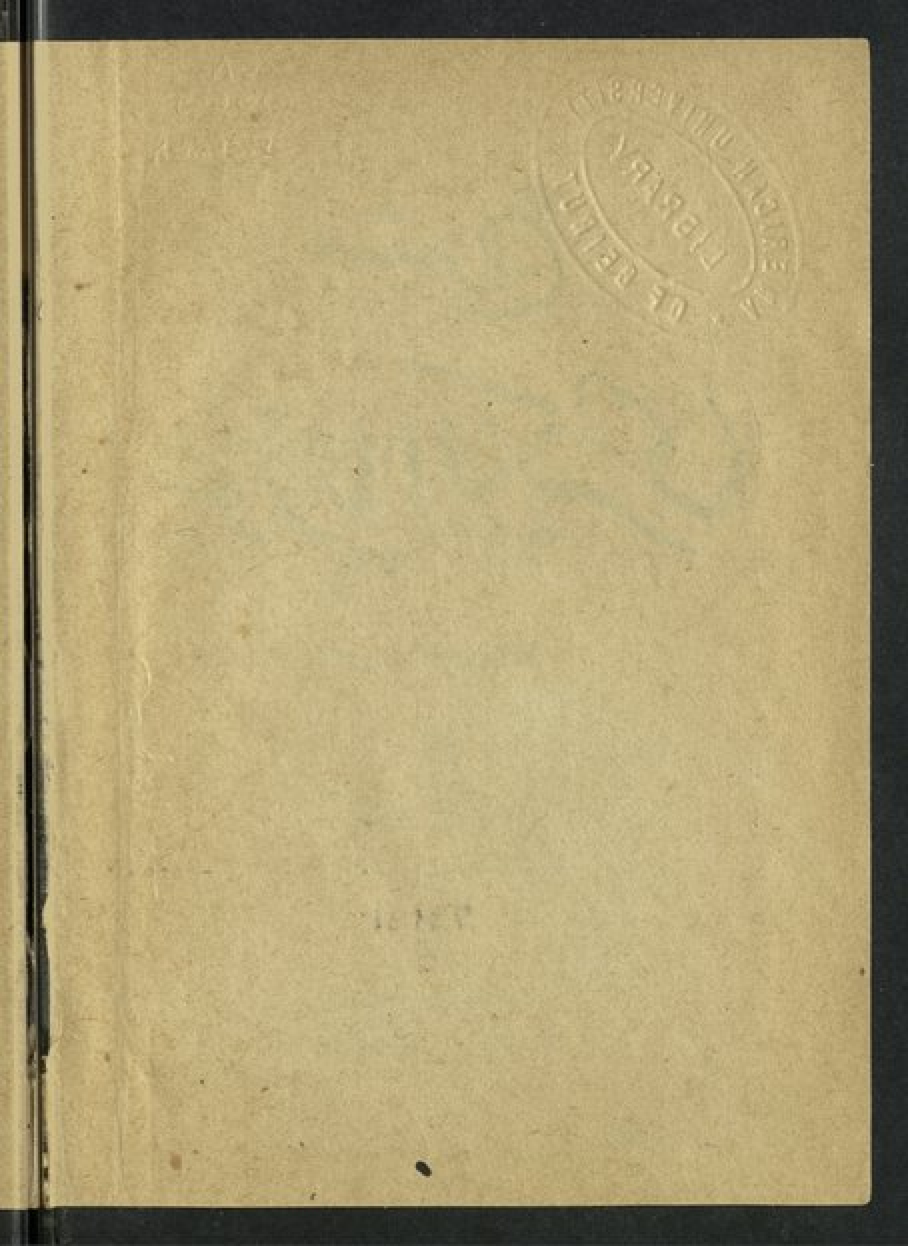
عرض وتحليل ونقد

بقلم

دكتور راشد البراوى
الاستاذ بكلية التجارة

الناشر
مكتبة النهضة المصرية
شارع عدلى باشا بالقاهرة

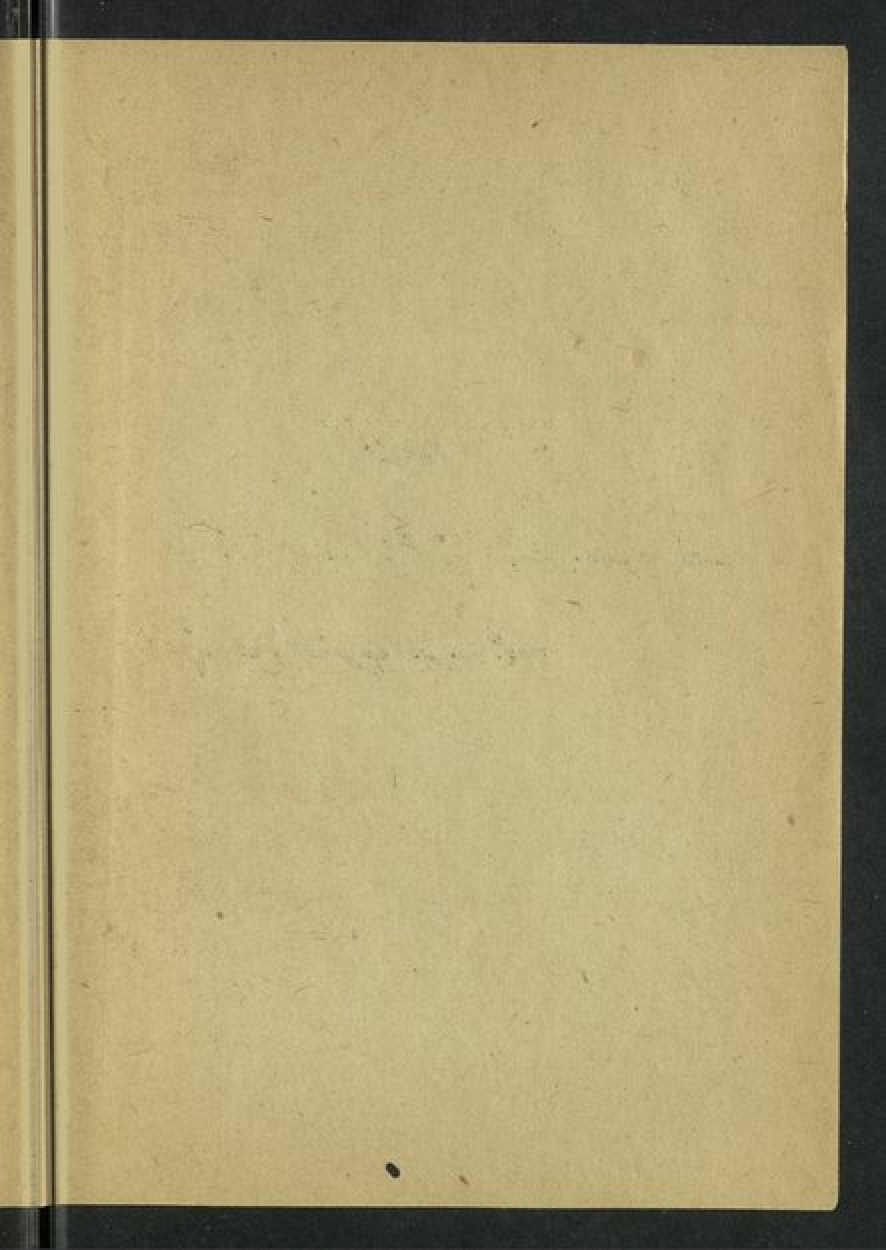
الثمن ٥ ج



الاهداء

الى قادة العرب وزعمائها الذين يضعون نصب

أعينهم صالح الشعوب العربية جمعاء



إقرأ كتاب :

حرب البترول فى الشرق الاوسط

بقلم

الدكتور راشد البراوى

الكتاب الذى يكشف عن الأطماع الاستعمارية والأخطار التى تكتنف الشرق العربى ، ويحلل سياسات الدول ، ويرسم الطريق الواضح أمام الشعوب لتحطيم الاحتكارات والاستعمار .

الثمن ٢٠ ص

عناصر الموضوع

بسم الله الرحمن الرحيم

تصـــــدير

تردد اسم مشروع سوريا الكبرى على الألسنة وتناقلت أخباره المحافل والصحف فى البلاد العربيـة وغيرها . وقد زاد الاهتمام بسبب التصريحات المختلفة التى أدلى بها المسئولون من زعماء الأمم العربيـة ، وعرض الأمر على مجلس جامعة الدول العربيـة فى نوفمبر من عام ١٩٤٦ . وقـد طلب بعض إخواننا وزملائنا إلقاء كلمة نعرض فيهـا المشروع من حيث فكرته وتاريخه وأهدافه والنتائج التى تترتب عليه . وهنا يتعين علينا أن نتوجه بالشكر إلى جمعية الشبان المسيحيين بالقاهرة إذا أفسحت لنا دارها حيث ألقينا كلمتنا وذلك فى يوم ١٣ مارس ١٩٤٧ . وما أن انتهينـا منها حتى تفضل الكثيرون من أصدقائنـا وتلامذتنا فأبدوا رغبتهم الكريمة فى نشر المحاضرة ، ولم يسعنا إلا النزول على رغبتهم وأقدمنا على طبعها ، الأمر الذى اضطلعت به مكتبة النهضة المصرية مما يستأهل منا الشكر والتقدير . وقد تناولنا المحاضرة فأوردنا النصوص الكاملة للمكاتبات والمواثيق التى ألحقنا

إليها أو أوجزنا الاشارة إليها حينما ألقينا هـذه الـكلمة .
وإن هدفنـا أن نعرض الموضوع عرضاً يكشف عن شتى نواحيه حتى نكون أعرف بمواضع أقدامنا ، وإنا لعلى ثقة تامة أن زعماء الأمم العربيـة لن يقدموا على عمل إلا إذا أيقنوا بنفعه لها . إن هؤلاء القادة من مؤيدين ومعارضين قوم لهم ماض طويل فى خدمة القضية العربية ، وعليهم أن يسلكوا سبل التفاهم الودى ومراعاة الصالح العام ، وليثق الجميع أن الدسائس الأجنبيـة همها إيقاع الفرقة بين الاخوة والأشقاء .

وأخيراً نتقـدم مرة أخرى بالشكر إلى الذين تفضلوا علينـا بالتشجيع والتأييد ، والله نسأل أن يجعلنا جميعاً فى خدمة القومية العربية الخالصة .

راشد البراوى

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول
٢٥ مارس ١٩٤٧

مقدمة

سيداتى ، سادتى :

تعددت وتنوعت المشكلات التى يواجهها الشرق الأوسط وبخاصة فى السنوات الأخيرة . ويجب أن يكون مفهوماً أننا نطلق هـذه التسمية بأوسع معانيها على المنطقـة المترامية الأطراف التى تمتد من الحدود الغربيـة فى بلاد الهند حتى البحر المتوسط ، ومن حدود روسيا الجنوبيـة والبحر الأسود حتى الخليج الفارسى والمحيط الهندى . ويلاحظ أن هذا التحديد الشامل يتضمن كذلك بلاد اليونان وجزيرة قبرص ووادى النيل ، بل إن بعض الساسة والقادة العسكريين يدمج فى هذه المنطقة بلاد الحبشة . ولا ريب أن هذا التحديد الواسع النطاق يتخطى المميزات الجغرافية ويغفل الاختلافات الجنسية والثقافيـة القائمة بين البلاد الكثيرة التى تتكون منها هذه الكتلة الأرضية والبشرية الكبيرة . هذا التعبير الشامل الحديث اقتضتـه الأطماع الاستعمارية والضرورات الاستراتيجية ، وإن هذه المنطقـة تشترك فى احتوائها على موارد اقتصادية وافرة ، ظاهرة وكامنة وفى مقدمتها البترول ،

كما أنها مجال واسع لشتى صنوف الاستغلال والاستعمار .
هذه المشكلات التي أشرنا إليها إن هي إلا وليدة تلك الأهمية القصوى التي تعلقها الدول الكبرى على هذا الاقليم .
ومن هذه المشكلات ذلك المشروع الذي اصطلح على تسميته « سوريا الكبرى » ، والذي يظهر على مسرح السياسة العربية حيناً ثم يختفي ليعود إلى الظهور من جديد ومن ثم إلى الانزواء ، وهكذا ترفع الستار وتنزل من وقت إلى آخر ويبدو الممثل على المسرح أو يبدو الممثلون وسنرى تفسير هذا فيما بعد . ونود أن نقول إن المشروع ليس وليد اليوم بل إن جذوره لتمتد إلى سنوات طوال مضت ، ولكن هيهات بين المشروع كما أراده أصحابه ومؤيدوه منذ ربع قرن ، وبين ما آل إليه اليوم . لقد كان العرب يرحبون به إذ ذاك ويرون فيه طريقاً نحو الوحدة والاستقلال والعزة .
أما اليوم فالكثيرون ينظرون إليه بعين الشك والحذر ويخشون أن تكون من وراء الستار أيدي خفية غير عربية تسعى إلى اتخاذ الفكرة أداة لخدمة أهداف أجنبية ، وإن كان الدعاة إليه قوماً مخلصين لمبدأهم وللعروبة . . إن الأطماع الاستعمارية هي أكبر ما يخشاه المعارضون للمشروع

اليوم ، وإن كان البعض منهم يؤيده من حيث المبدأ .

ما هو المشروع ؟

وقبل أن نتناول هذا المشروع بالعرض والتحليل يحسن بنا أن نوضح هدفه المباشر وغايته البعيدة أيضا ؛ ويخيل إلينا أن إتمام تحقيق الفكرة لا بد أن يمر بمراحل عدة :

(أولا) تحقيق الاتحاد بين شرق الأردن وسوريا الحالية وتكوين دولة واحدة منهما تحت رياسة الملك عبدالله الهاشمي.

(ثانيا) خلق نوع من الارتباط الوثيق بين الدولة الجديدة والعراق يقوم على أساس اتباع سياسة مشتركة بصدد المسائل الخارجية ، وتنسيق الدفاع فى البلدين ، وعمل نوع من الاتحاد الجمركى . ولا ريب أن هذا كله لا بد أن ينتهى أخيراً بادماج العراق فى الدولة السورية الجديدة ، وليس هذا من الأمور الصعبة نظرا للصلة بين عرشى شرق الأردن والعراق لأن الأسرة الحاكمة فى كل منهما فرع من أصل واحد وهو البيت الهاشمى سلالة الشريف حسين زعيم الثورة العربية الكبرى خلال الحرب العالمية الأولى .

(ثالثا) إجبار لبنان على الاندماج فى هذه الكتلة ،

وذلك باتباع وسائل الضغط الاقتصادى والسياسى ، وربما التدخل العسكرى إذا لزم الأمر وإذا كانت الظروف مواتية .

(رابعا) فى حالة تنفيذ مشروع تقسيم فلسطين يضم القسم العربى منها إلى الدولة الجديدة ، إذ يكون من المتعذر - بل المستحيل - عليه أن يعيش مستقلا قائماً بذاته إذ تعوزه بذلك مقومات الحياة من النواحى الاقتصادية وغيرها .

وليس من الضرورى أن تنفذ مراحل المشروع بالترتيب الذى أوردناه ، بل قد يحدث مثلا أن يبدأ الأمر فى حالة تقسيم فلسطين بضم الجزء العربى البحت منها إلى دولة شرق الأردن ، وقد يتحقق الارتباط بين المملكتين الأردنية والعراقية قبل اندماج سوريا وشرق الأردن ليست العبرة بترتيب تنفيذ الخطوات إذ ذلك متوقف على نوع الظروف القائمة ومدى صلاحيتها . من ذلك الذى أوردناه يتضح لنا أن المشروع أعمق مما يتصور الكثيرون . إنه لا يعنى فقط تكوين دولة صغيرة بل إنه ليشمل حقيقة تكوين كتلة عربية تشمل العراق ولبنان وسوريا وشرق الأردن وجانباً من فلسطين . . . ومن يدرى ؟ لعل المساحة تنتشر جنوباً بحيث تشمل الحجاز !

هنا يتبادر السؤال التالى الى الذهن ؟ وما الذى يجعل البعض يشك فى وجود عناصر غريبة من وراء الستار ؟ لاشك أن قيام دولة عربية موحدة مستقلة استقلالا تاماً تسير فى طريق النهوض والارتقاء أمر يجعل منها قوة لها خطرها . فهل ترتاح انجلترا مثلا إلى حقيقة كهذه ؟ وهل يتفق هذا مع الأهداف الأمريكية ؟ وهل يرحب الصهيونيون بدولة من هذا النبيل ؟ : . يحدثنا التاريخ أن محاولة محمد على الكبير تكوين دولة عربية تمتد من السودان جنوبا حتى الفرات وجبال طوروس شمالا لقيت أعنف المقاومة من جانب انجلترا بحيث صرح الوزير بالمرستون Paimerston بأن مشروع الباشا (أى محمد على) من حيث تكوين كتلة واحدة من الشعوب التى تتكلم العربية خطر يهدد مواصلات الامبراطورية البريطانية عبر الشرق الأدنى ، ولهذا ينبغى أن ينكمش الباشا فى مصر . وقد رأينا كيف ألبت إنجلترا الدول على ذلك الحاكم الكبير وأرغمته بالقوة على قبول شروط معاهدة لندن (١٨٤٠) . فمن المستحيل إذن أن توافق انجلترا اليوم على ما قاومته بالأمس خاصة والقومية العربية قد بلغت درجة عالية من النضج ، والخطر من حرب مستقبلة مسرحها الشرق

الأوسط لا يزال مسيطراً على الأذهان . وطبيعى أن يعارض الصهيونيون لأن قيام دولة عربية كبرى منيعة كفيل بتحطيم آمالهم فى إنشاء الوطن القومى فى فلسطين ومد نفوذهم إلى بقية أجزاء الشرق العربى . إن جامعة الدول العربية منظمة حديثة التكوين ، وبرغم أنها لا تمثل دولة واحدة ، ولم تصل بعد الى مرتبة الاتحادات الاقليمية القوية القادرة على فرض إراداتها على خصومها — نقول إن هذه الجامعة موضع دسائس السياسة الاستعمارية إن خيل للاخيرة أن الجامعة قد تعتزم أمراً لا يتفق وأهداف هذه السياسة .

مع هذه الحقائق الواضحة وضوحاً ذاتياً تلقى فكرة سوريا الكبرى العطف من جانب الدوائر البريطانية والأمريكية ، وتتعرض للسخط من جانب دول أخرى مثل فرنسا . . . وفى هذا وحده ما يحملنا على أن نرى ضرورة التريث فى أعمالنا إلى أن تتضح الأحوال ، وبعبارة أدق إلى أن تتحرر البلاد العربية تحرراً كاملا صادقاً غير مشروط بمحالفة أو التزامات كائنة ما كانت قد تحد من هذا الاستقلال ولو من بعيد ، أو بطريق غير مباشر .

والآن — سيداتى ، سادتى — انتقل إلى أن أعرض عليكم

صورة تاريخية موجزة للمراحل المختلفة التى مرت بها فكرة تكوين دولة سوريا الكبرى .

نمو القومية العربية ونشوب الثورة العربية الكبرى

العرب أمة قديمة الاصول ، ولهم تاريخ مجيد حافل بأعظم المآثر ، وحضارتهم تدين بها أوربا فى القرون الوسطى وكانت عاملا له خطره فى حركة البعث التى شهدتها أوربا ابتداء من القرن الرابع عشر . ولكن الدولة العربية الكبرى ما لبثت أن سرى اليها الضعف والوهن وتعددت الدويلات والإمارات فى الشرق العربى ، ثم قامت الدولة العثمانية وسيطرت على الأمة العربية التى ما لبثت أن دخلت فى عهد من الركود والجمود امتد قرونا طوالا . وفى القرن الثامن عشر أخذ الأسد العربى يفيق من نومه ، وبدأت حركات مختلفة فى طابعها وإن اتحدت فى غايتها ألا وهى العمل على بعث الأمم العربية . فهناك حركة الاصلاح الدينى التى بدأها الوهابيون من زاويتهم ووجهة نظرهم ، وهناك جهود محمد على وابنه ابراهيم فى مصر وبلدان الليفانت ، وجاءت بعد ذلك حركة نشر التعليم على أيدى الارساليات الفرنسية

والأمريكية ، وحدوث نهضة فكرية خلد التاريخ أسماء أبطالها ، وبذلت دعوة الأفغانى وسواه فى سبيل الحياة النيابية ودفع الأخطار الأجنبية . ومن العوامل المؤثرة الاتصال الاقتصادى بالغرب وبخاصة منذ الحرب العالمية الأولى . وفى الوقت نفسه نلاحظ تقدم الحرف الثانية والثالثة وهذا استتبع نمو الطبقة الوسطى بدرجات متفاوتة وهذه لعبت دوراً هاما فى حركة البعث القومى . هذه أسباب قليلة تفسر نمو الحركة القومية نذكرها على سبيل المثال لا الحصر ، لأن أمر القومية العربية فى العهد الحديث أدق وأخطر من أن نعالجه فى جزء من محاضرة أو فى محاضرات ؛ وإنما أردنا أن نشير إلى الأمر بصورة سريعة عابرة .

ولما نشبت الحرب العالمية الأولى كانت الأذهان مشبعة بالرغبة فى التحرر من الحكم العثمانى وخاصة بعد ما شاهده زعماء العرب من اتجاه رجال حكومة الاتحاد والترقى إلى تغليب الطابع التركى فى إغفال شأن القومية العربية وجعلها فى المقام الثانى أو مادون ذلك . رأى العرب أن الحرب قد تكون فرصة ذهبية لتحقيق أهدافهم القومية وتحررهم ، وأدرك الحلفاء ما يجيش فى نفوس العرب فأرادوا استغلاله

بطريقة تكفل لهم النصر فى ميدان الشرق الأدنى وتيسر عليهم مهمة تحطيم الخطر التركى الألمانى فى هذه الناحية الحيوية . ومما سهل مهمة الحلفاء فى اجتذاب العرب ما نشر عليه الأخيرون من وثائق سرية تفضح نوايا الأتراك السيئة ، وما ارتكبه جمال باشا فى بلاد سوريا من مظالم وآثام وجرائم بدون ذنب أو جريرة من جانب الأبرياء .

بدأ الاتصال بين الحسين والانجليز على يد اللورد كتشنر العميد البريطانى فى القطر المصرى . ثم تبودلت المكاتبات السرية بين الشريف حسين وسير هنرى ماكماهون ، ويعنينا منها الكتاب المؤرخ فى ١٤ يوليه ١٩١٥ وفيه يطلب الأمير العربى من انجلترا أن تعترف باستقلال البلاد العربية من مرسين — أطنه حتى الخليج الفارسى شمالا ، ومن بلاد فارس حتى خليج البصرة شرقاً ، ومن المحيط الهندى للجزيرة جنوباً (مع استثناء عدن) ، ومن البحر الأحمر والبحر المتوسط حتى سيناء غرباً وجاء فى الكتاب أيضاً :

« وتعترف حكومة الشريف العربية بأفضلية انجلترا فى كل مشروع اقتصادى فى البلاد العربية ، إذا كانت شروط تلك المشاريع متساوية ، وتتعاون الحكومتان الانجليزية

والعربية فى مجابهة كل قوة تهاجم أحد الفريقين وذلك حفظاً لاستقلال البلاد العربيـة . وتأميناً لأفضلية انكلترا فيها . على أن يكون هذا التعاون فى كل شىء ، فى القوة العسكرية والبحرية والجوية . . . » (الثورة العربية الـكبرى ، المجلد الأول ص ١٣٠ — ١٣١) . وجاء الرد الانجليزى غامضـاً يحاول التهرب من مسألة الحدود (٣٠ أغسطس ١٩١٤) ، ولـكن الشريف بعث بمذكرة أخرى وأخيراً أرسل مكماهون كتاباً بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩١٥ له أهميته الـكبرى فى هذا الموضوع . . . وفيما يلى أهم عناصر ذلك الـكتاب الخطير .

« إن مرسين واسكندرونة وبعض الأقسـام السورية الواقعة فى غربى دمشق وحمص وحماه وحلب ، لا يمكن أن يقال عنها إنها عربية محضة . فيجب أن تستثنى من الحدود التى ذكرتموها ونحن على استعداد للموافقة على تلك الحدود على أساس هـذه التعديلات ، على أن لا تنقض شيئاً من اتفاقاتنا مع الزعماء العرب . أما الأراضى التى تستطيع انجلترا العمل فيها بملء الحرية ودون أن توقع ضرراً بحليفتها فرنسا فان لى السلطة التامة باسم حكومة صاحب الجلالة أن أعطيكم التأمينات التالية جوابا على كتابكم :

١ — ان انكلترا مستعدة — على أساس تلك التعديلات — أن تعترف باستقلال العرب وتقديم المساعدة لهم فى الحدود التى اقترحها شريف مكة .

٢ — تحمى بريطانيا الأراضى المقدسة من كل اعتداء خارجى ، وتعترف بوحدتها .

٣ — تقدم بريطانيا للعرب — عند الحاجة — كل مساعدة ، أو نصيحة تلزم ، وتعاونهم فى تشكيل أفضل شكل من أشكال الحكومات فى مختلف البلاد العربية .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان العرب يوافقون على الاقتصار على استشارة ومعونة وإدارة بريطانيا العظمى وحدها ، ويرضون بأن يكون جميع الموظفين الذين يحتاجون اليهم لتنظيم دوائر مملكتهم من التبعية الانكليزية .

أما ما يتعلق بولايتى البصرة وبغداد فان العرب يعرفون أن مراكز انكلترا ومصالحها فيها ، تتطلب شكلا إداريا خاصاً ، ومراقبة خاصة للمحافظة على تلك الانحاء من الاعتداءات الخارجية وتأمين راحة ، واطمئنان السكان ، وتوطيد مصالحنا المشتركة فيها » .

وقد تبودلت المذكرات بين الجانبين واعترض الشريف

حسين على الكثير من المسائل الخاصة بالحدود والعراق ، ولكن ظلت ردود انجلترا ملتوية غامضة ولا تخرج فى جوهرها عن مضمون الكتاب السالف الذكر الذى سطره مكماهون . . . ومهما يكن من أمر فقد تفهم الجانبان على ضرورة العمل الايجابى من جانب العرب . وفى يونيه من عام ١٩١٦ نشبت الثورة فى الحجاز ، ثم امتد لهيبها إلى سوريا والحق لقدكان العرب عاملا حاسما فى طرد الأتراك وفى التمكين للحلفاء من إحراز النصر فى الشرق الأدنى بصفة خاصة . ولكن كان الجزاء عقد اتفاقات سرية بين الحلفاء

نقض الوعود

دارت المفاوضات السرية بين الحلفاء وانتهت باتفاق سيكس – بيكو Sykes-Picot (مايو ١٩١٦) بشأن تقسيم الشرق العربى منطقتى نفوذ بين دولتى انجلترا وفرنسا ، وفيما يلى أهم نصوصه :

(١) ان فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان أن تعترفا وتحميا دولة عربية مستقلة أو حلف دول عربية تحت رئاسة رئيس عربى فى المنطقين (ا) « داخلية سوريا » و (ب)

«داخلية العراق» المبينتين فى الخريطة الملحقة بهذا ويكون لفرنسا فى منطقة (ا) ولانكلترا فى منطقة (ب) حق الأولوية فى المشروعات والقروض المحلية وتنفرد فرنسا فى منطقة (ا) وانكلترا فى منطقة (ب) بتقديم المستشارين والموظفين الاجانب بناء على طلب الحكومة العربية أو حلف الحكومات العربية.

(٢) يباح لفرنسا فى المنطقة الزرقاء (شقة سوريا الساحلية) ولانكلترا فى المنطقة الحمراء (شقة العراق الساحلية من بغداد حتى خليج فارس إنشاء ماترغبان فيه من شكل الحكم مباشرة أو بالواسطة أو من المراقبة بعد الاتفاق مع الحكومات العربية.

(٣) تنشأ إدارة دولية فى المنطقة السمراء (فلسطين) يعين شكلها بعد استشارة روسيا وبالاتفاق مع بقية الحلفاء وممثلى شريف مكة.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل سارت انجلترا خطوة إلى الأمام فصدر تصريح بلفور فى ٤ نوفمبر سنة ١٩١٧ وهو ذلك الكتاب الذى بعث به اللورد بلفور (وزير الخارجية البريطانية) إلى اللورد روتشيلد اليهودي: «يسرنى جداً أن

أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالة الملك أنها تنظر بعين الرضا والارتياح إلى المشروع الذى يراد به أن ينشأ فى فلسطين وطن قومى لشعب اليهود وتفرغ مساعيها لادراك هذا الغرض وليكن معلوما أنه لا يسمح باجراء شىء يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية التى للطوائف غير اليهودية الموجودة فى فلسطين الآن أو بالحقوق التى يتمتع بها اليهود فى البلدان الأخرى وبمركزهم السياسى » ...

تعليق موجز

هذه سيداتى وسادتى بعض نصوص المكاتبات والوعود السرية والعلنية . ولن نعرض هنا لسياسة الحلفاء فى نقض وعودهم للعرب من حيث قضيتهم الكبرى ، ولكن الذى يعنينا من الأمر ما تعلق بفكرة إنشاء دولة سوريا . هنا نلاحظ أن الشريف حسين كان يطالب باستقلال الدول العربية ، ولا شك أن السوريين كانوا يتوقعون فى هذه الحالة تكوين دولة بحدودها الطبيعية ... فماذا كان مصير هذا الأمل إزاء الاتفاقات السرية ؟

أولا — لا نزاع أن أنصار الفكرة كانوا يعنون قيام دولة

سورية كاملة ولكن الذى حدث هو تقسيم هذه المنطقة بين انجلترا وفرنسا (مهما أريد إخفاء صورة السيطرة) ، ثم انتزاع فلسطين فعلا من نطاق الدولة السورية بقصد إنشاء دولة يهودية أو وطن قومى لليهود فالواقع أن الأمر الثانى — إذا لم يوقف — لابد أن ينتهى بتحطيم الأمر الأول .

ثانيا أصبح إنشاء دولة سورية كبرى مستقلة أمراً مستحيلا ، وما قيمة الفكرة بدون الاستقلال .

مملكة سوريا الكبرى

فى يوم ٢ أكتوبر ١٩١٨ وصل الأمير فيصل إلى دمشق ، وبعد أيام ثلاثة أذاع بلاغاً رسمياً جاء فيه : « إلى أهالى سوريا المحترمين .. أشكر جميع السوريين على ما أبدوه من العطف والمحبة وحسن القبول لجيوشنا المنصورة والمسارعة للبيعة باسم مولانا السلطان أمير المؤمنين الشريف حسين نصره الله ثم أبلغهم المواد الآتية :

أولا — تشكلت فى سوريا حكومة دستورية عربية مستقلة استقلالا مطلقاً لاشائبة فيه باسم السلطان حسين شاملة جميع البلاد السورية .. »

وإذن كان الأمير فيصل يرى إمكان قيام دولة سورية كبرى وذلك بالرغم مما عرفه العرب من اتفاق سيكس — بيكو (السرى) ووعد بلفور . وأرجو أن تلاحظوا عبارة « مستقلة استقلالا مطلقاً لاشائبة فيه » فلها مغزاها ، ولها معناها من حيث التصميم ولهذا تجمع حول الأمير كافة العرب الأحرار أباة الضيم والطغيان . وما نظن العرب كانت تخفى عليهم الصعاب التى تواجههم ولكن الروح التى كانت تملى عليهم تصرفاتهم نستطيع أن نستشفها من أقوال أخرى قالها الأمير فيما بعد ببيروت رداً على خطب وفود عربية سارعت إليه : « الاستقلال يؤخذ ولا يعطى . لقد أعطانا العالم الاستقلال فعلينا أن نأخذه وأن نطلبه خالياً من كل شائبة ... نحن لاننكر أننا محتاجون إلى المعاونة وسنتفق عليها مع من نريد بحسب مايوافقنا » .

وفى ٨ نوفمبر ١٩١٨ صدر تصريح خطير من دولتى انجلترا وفرنسا هذا نصه :

« إن السبب الذى من أجله حاربت فرنسا وانجلترا فى الشرق تلك الحرب التى أهاجتها مطامع الألمان إنما هو لتحرير الشعوب التى رزحت أجيالا طوالا تحت مظالم الترك تحريراً

تاماً نهائياً وإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار الأهالى الوطنيين لها اختياراً حراً. ولقد أجمعت فرنسا وانكلترا على أن تؤيدا ذلك بأن تشجعا وتعينا على إقامة هذه الحكومات والادارات الوطنيـة فى سوريا والعراق — المنطقتين اللتين أتم الحلفـاء تحريرهما وفى الأراضى التى لا زالوا يجاهدون فى تحريرها وأن تساعدا هذه الهيئات وتعترفا بها عند ماتؤسس فعلا — وليس من غرض لفرنسا وانكلترا أن تنزلا أهـالى هذه المناطق على الحكم الذى تريدانه ولكن همهما الوحيد أن يتحقق بعونها ومساعدتها المفيدة عمل هذه الحكومات والادارات التى يختارها الأهلون من ذات أنفسهم وأن تضمنا لهم عدلا منزهاً يساوى بين الجميع ويسهل عليهم ترقية الأمور الاقتصادية فى البلاد باحياء مواهب الأهالى الوطنيين وتشجيعهم على نشر العلم ووضع حد للخلاف القديم الذى قضت به السياسة التركية — تلك هى الأغراض التى ترمى إليها الحكومتان المتحالفتان فى هذه الأقطار المحررة »

وقد علق الأمير على هذا التصريح بقوله « لاشك فى أن هذه البرقية من المستندات التاريخية العظيمة وأنها تنبىء عن شعور عال وحسيات إنسانية » (مصدر سابق ج ٢ ص ٦) ولكنا نلاحظ على هذا التصريح أموراً عدة :

(١) برغم مظهره البرىء فلا شك أن صياغتــه ملتوية ودليل على أن الدولتين لم تخرجا عن أطماعهما وسياستهما المرسومة وهى بسط سيادتهما على الليفانت ، كما يتضح ذلك من الاشارات المتكررة إلى المعاونة فى نواح مختلفة .

(٢) وهــذا التصريح الذى ينبىء عن تنفيذ الاتفاق الانجليزى الفرنسى السرى ووعد بلفور معناه استحــالة إنشاء دولة سورية مستقلة استقلالا لاشائبة فيه ، فكأن هذا التصريح — فى الواقع — جاء رداً ما أعلنه الأمير فيصل فى منشوره إلى أهالى سوريا والذى سلفت الاشارة إليه .

(٣) ومما يدل على اتجاه الدولتين ذلك الاتفــاق الذى وقعتــه الدولتان فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٨ بشأن تنظيم إدارة الشام وتوزيع السلطات بين رجال الدولتين إلى أن يبت نهائيا فى مصير الشام .

توجه الأمير فيصل إلى مؤتمر الصلح المنعقد فى باريس ، وذلك برغم ما بذل الفرنسيون من جهود كى يحولوا بينــه وبين ذلك الأمر . وفى جلسة ٦ فبراير ١٩١٩ دافع الأمير عن القضيــة العربية دفاعاً بليغاً وطالب الدول المجتمعة لتقرير مصائر العالم بأن تعترف ببلاد العرب وحدة جغرافية مستقلة

وأن تنفذ الوعد للعرب بالاستقلال، على أن تكون سورية دولة مستقلة استقلالا تاماً مع استعانتها بالمستشارين والخبراء الأجانب إذا لزم الأمر ، وقال بأن تكون هذه الدولة السورية مرتبطة بحكومة الحجاز من حيث السياسة الخارجية.

ومما يستوقف النظر هنا العبارة الخاصة بالسياسة الخارجية إذ معناها بسط سياسة حكومة الحجاز على سورية بطريق قد يمهد فى المستقبل لارتباط آخر أشد قوة وتوثقاً قد يتخذ شكل اندماج تام أو تكوين نوع من الحكومة الفدرالية . ولاشك أن زعماء السوريين لم يكونوا ليقبلوا وضعاً من هذا القبيل ، ذلك أن القرارات التى أصدروها فيما بعد لم تتضمن أية إشارة يستدل منها على مثل هذا الاتجاه .

نشطت الحركة الوطنية فى سوريا وتألفت أحزاب عدة منها حزب «الاتحاد السورى» الذى تكون فى مصر من كبار السوريين وأعلن مطالبه وتتلخص فى إنشاء دولة سوريا بوحدتها القومية فتمتد من جبال طوروس شمالا والخابور فالفرات شرقا والصحراء العربية فداين صالح جنوبا والبحر الاحمر فخط العقبة ورفح فالبحر المتوسط غرباً . وطالب الحزب بأن تكون سورية مستقلة استقلالا تاماً بضمانة

عصبة الامم ، وهذا الشرط الأخير أريد به قطع السبيل على السياسة الانجليزية والفرنسية التى تريد الاستئثار بالسلطان فى تلك المنطقة . وفى نفس الوقت قام «الحزب الوطنى السورى» فى دمشق ونادى بنفس المطالب الأساسية وهى استقلال سوريا بحدودها الطبيعية، وإنماء العلاقات القومية والثقافية والاقتصادية بين البلاد العربية وهذا الأمر الأخير إفصاح عما يجيش بنفوس العرب من رغبة فى التعاون ويصح أن يعد بيانا أو مقدمة لتأليف جامعة الدول العربية التى خرجت إلى عالم الوجود بعد ذلك بما يقرب من ربع قرن . ويلاحظ أن هذا الحزب عرض لنظام الحكم الذى يرى إقامته فى البلاد ويتلخص فى حكومة ملكية ذات طابع ديمقراطى تحت رياسة فيصل وتكون الحكومة مسئولة أمام نواب الشعب وممثليه .

وهناك حزب سورى معتدل تألف فى مصر وهدفه تحقيق وحدة سورية فى ظل الانتداب الأمريكى [1] ، ولا مراء أن هذه الجماعة تختلف عن الأحزاب السابقة لأن الأخيرة تأبى

---

(١) من أعضاء الدكتور فارس نمر ويعقوب صروف وسعيد شقير باشا وسامى الجريديني وغيرهم من الشخصيات البارزة .

أى نوع من الإنتداب الذى لايعدو فى الحقيقة كونه حماية مستترة .

وقد جرت مباحثات بقصد التفاهم بين فيصل والفرنسيين ولكنها لم تؤد إلى نتيجة مثمرة ، وهنا تقرر دعوة الشعب إلى انتخاب نواب يمثلونه ، وفى ٧ يونيه كانت جلسة الافتتاح الرسمية للمؤتمر السورى . ويلاحظ فى هذه المناسبة أن المؤتمر كان يضم ممثلين للمناطق الساحلية وفلسطين المحتلة وإن لم يجر فيها انتخاب بالمعنى العادى المفهوم . وبعد قليل وصلت اللجنة الأمريكية التى تريد استقصاء مطالب البلاد وتعرف رغباتها ، وهنا استقبلت وفداً يمثل مختلف أنحاء البلاد سلمها قراراً يتضمن المطالبة بالمسائل الآتية (مصدر سابق حـ ٢ ص ٤٨ — ٤٩) : —

(١) الاستقلال السياسى التام الناجز للبلاد السورية (كاملة) وبدون حماية أو وصاية .

(٢) قيام حكومة ملكية مدنية نيابية على طريقة اللامركزية الواسعة مع كفالة حقوق الأقليات ، على أن يكون الأمير فيصل ملكاً على البلاد بسبب ما أبلى فى خدمة قضية العرب .

(٣) الاحتجاج على المادة (٢٢) من عهد عصبة الأمم

الخاص بوضع هذه البلاد تحت الانتداب مع أنها لاتقل رقياً وتقدماً عن شعوب الصرب ورومانيا .

(٤) رفض دعاوى فرنسا ، ومطالب الصهيونيين الخاصة بفلسطين .

(٥) فى حالة الحاجة تقبل البلاد المساعدة الفنية والاقتصادية من الولايات المتحدة (أو من انكلترا فى حالة عدم قبول الأولى تقديم هذه المساعدة) على شريطة ألا يكون فى تلك المعاونة مساس باستقلال البلاد السياسى بأى حال من الأحوال .

(٦) ضرورة احتواء الدولة السورية على لبنان وفلسطين .

(٧) الاستقلال التام للعراق وعدم إقامة أية حواجز إقتصادية بينه وبين سورية .

هذه هى المطالب التى نادى بها المؤتمر الوطنى نيابة عن الشعب . والخاصة بدولة سوريا الكبرى . ومما له أهمية مسألة إزالة الحواجز مع العراق : ومن هنا نستطيع أن نستشف ما كان يرمى إليه أهل سوريا أنفسهم وهو إنشاء هذه الدولة بحدودها الطبيعية على أن تكون تامة الاستقلال والشخصية الدولية . ما كان يخطر فى بال القوم قيام دولة يخضع كلها أو بعض أرجائها لأى نوع من أنواع السيطرة

الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة أما لماذا يعترض اليوم على تنفيذ المشروع فلأن الدولة التى يراد انشاؤها الآن باسم سورية الكبرى وفى ظل الأوضاع الحالية الدولية لن تتوافر لها المقومات والأركان الأساسية التى قام عليها المشروع فى الأصل ، وهو الأمر الذى سنعرض له فيما بعد بالتفصيل الذى يتسع له الوقت المحدود أمامنا .

سيداتى ، سادتى .

مالبث الموقف أن اتجه اتجاهاً آخر وتحول تحولا خطيراً ، ذلك أن دولتى الغرب تفاهمتا من جديد على تنفيذ اتفاق سيكس — بيكو ، ولكن يلاحظ أن فرنسا وافقت هذه المرة على عدم إدخال ولاية الموصل الغنية بآبار البترول ضمن الحدود السورية . فالبترول لعب دورا كبيراً فى الايذاء بالقضية السورية . وعلى أثر هذا التفاهم عين الجنرال جورو لقيادة جيش فرنسا فى الشرق ، وأخذت القوات الفرنسية تتقدم فى داخلية البلاد لاحتلال المناطق التى بدأ الانجليز يجلون عنها . هنا عقد المؤتمر السورى جلسة فى ٢٤ نوفمبر ١٩١٩ ورفع كتابا إلى الأمير زيد أعرب فيه عن خيبة الأمل لما أبداه الحلفاء من نكث للوعود ، وأعلن أن مطالب البلاد لم

تتغير وأنها تنحصر فى الاستقلال التام للقطر السورى بحدوده الطبيعية التى رسمها من قبل .

عمدت الحكومة البريطانية بعد ذلك إلى الضغط على فيصل حتى يتصل بالفرنسيين مباشرة ، فقفل على مضض واتصل بكليمنصو وانتهى الامر باتفاق وقعه الطرفان فى ٦ يناير سنة ١٩٢٠ قوامه قبول الانتداب الفرنسى لسوريا (القسم الداخلى) واستقلال لبنان . قبل الأمير أن يحمل الاتفاق إلى البلاد وهو اتفاق يخالف جوهر المشروع الوطنى ، ذلك أنه يقوم على أساس تجزئة وحدة البلاد إلى أقسام ثلاثة وهى لبنان وسوريا وفلسطين ، ويقبل الانتداب الفرنسى لسوريا ولبنان وهو ما يتنافى مع الاستقلال ، فضلا عن قبول الوضع الخاص بمركز انجلترا فى فلسطين وبمركز الصهيونيين خلافاً لما سبق أن نادى به الزعماء . ويبدو تبريراً لموقف فيصل أنه رأى ضرورة الرضوخ للظروف القاهرة على أن يحاول فيما بعد إثارة المسألة من جديد فى مؤتمر يضم الدول الثلاث : انجلترا ، وفرنسا ، والولايات المتحدة . ومثل هذا الظن ينطوى على عدم تقدير للموقف الدولى فانجلترا قد وجدت صالحها فى الاتفاق مع حليفتها الأوربية ، كما أن

الولايات المتحدة كانت تنحدر فى طريق الابتعاد عن المشكلات القائمة مادام الابتعاد لا يعرض مصالحها للخطر . ومهما كانت الأسباب التى حملت الأمير على الرضا بذلك الوضع فلا شك أن موقفه أفقده الكثير من العطف الشعبى ، ولهذا نجد أن الزعماء الذين استشارهم فى الأمر أعلنوا رفضهم لمشروع الاتفاق حتى ولو كان الرفض مؤديا إلى الاشتباك فى حرب لا مع فرنسا وحدها ، بل ومع انجلترا أيضاً . وعبثا حاول فيصل أن يثنى الزعماء عن موقفهم الحازم . وفى هذه الأحوال المضطربة المتوترة اجتمع المؤتمر السورى فى الثامن من شهر مارس واتخذ قراراً ينص على استقلال سوريا بحدودها الطبيعية بما فى ذلك فلسطين مع منح لبنان الاستقلال الداخلى ، ثم المناداة بالامير فيصل ملكاً على الدولة ليحكمها حكماً ديموقراطياً نيابياً . وهنا أصدر الملك أمراً الى رضا الركابى باشا بتأليف وزارة لادارة شؤون البلاد . ومعنى هذا أن الشعب السورى أعلن رأيه وإرادته بصدد دولة دولة سوريا الكبرى دون أن يعبأ بإمكانية تنفيذ ذلك من الوجهة العملية . ولكن اجتمع المجلس الأعلى للحلفاء بسان ريمو وأصدر قراراته فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٠ وهى

تقضى بوضع المنطقة العربية فيما بين البحر المتوسط والخليج الفارسى تحت الانتداب، وتقسيم سوريا إلى لبنان وفلسطين وسوريا التى تشمل ما تبقى من ذلك، وبقاء العراق بدون تقسيم . كانت هذه القرارات ضربة أليمة الوقع للقومية العربية عامة؛ وفكرة الدولة السورية الكبرى خاصة، وبياناً صريحاً بنكث الحلفاء لوعودهم . أما نتيجتها من ناحية العرب فكانت إثارة سخطهم على الدول واحتقارهم لها، وأصبح الموقف ينذر بتحولات خطيرة لأن أهل سوريا لم يكونوا ليقبلوا بالأمر المفروض عليهم دون أن يضربوا ولو ضربة واحدة ذوداً عن حقهم وكرامتهم .

تطورت الأحوال بعد ذلك، وسرعان ما فوجىء القوم بانذار أرسله الجنرال جورو إلى الملك فى ١٤ يوليه سنة ١٩٢٠ . انقسم القادة ازاء الانذار، ففريق رأى وجوب الرفض مهما تكن العواقب، وفريق نصح بالقبول بسبب استحالة المقاومة، وكانت الوزارة من الرأى الاخير . وفيما يلى أهم بنود الانذار : تسليم سكة حديد الرياق — حلب، احتلال الجيش الفرنسى لمدن الرياق وبعلبك وحمص وحماة وحلب، إلغاء الخدمة الاجبارية، وخفض قوة الجيش

السوري ، وقبول الانتداب الفرنسي بلا قيد ولا شرط ... ومما أثار دهشة وغضب أنصار فيصل ، قبوله الإنذار وشروطه بدون مناقشة »

طلب المؤتمر من الحكومة أن تحضر أمامه لتوضيح موقفها وهنا نراه في جلسة ١٩ يوليه يصدر قراراً تاريخياً تعنينا منه العبارة الآتية ذات الأهمية القصوى : « فالحكومة الحاضرة إذا خالفت بيانها الرسمي ولم تقم بواجبها تجاه البلاد وأرادت أن توقع على صك يخالف قرار المؤتمر فالمؤتمر يعتبرها بتوقيعها غير شرعية » . وفي مساء نفس اليوم بدأت الوزارة في تنفيذ الإنذار ، وفي اليوم التالي تلى مرسوم ملكي بتعطيل جلسات المؤتمر لمدة شهرين . هاجت الخواطر في دمشق وحدثت مظاهرات خر فيها بضع مئات من القتلى والجرحى . واصل الفرنسيون الزحف على دمشق ودارت بينهم وبين الوطنيين معارك عنيفة ولكن تغلب العدو بسبب تفوقه في العدد والسلاح واستخدام الطائرات :

سقطت دمشق وكان أول أعمال الفرنسيين أن طلبوا من الملك أن يغادر البلاد لأنهم اعتبروا وجوده في البلاد خطراً عليهم ، فما كان منه إلا أن غادر عاصمته في ٢٨ يوليه

ثم أبحر إلى ايطاليا حيث بقى زمنا إلى أن سافر فى ديسمبر إلى لندن بناء على دعوة من الحكومة الانجليزية .

أرادت انجلترا بعد تلك الأحداث المؤلمة فى سوريا أن تعمل شيئا لارضاء الهاشميين وانتهى الأمر باعتلاء الأمير عبد الله عرش شرق الأردن . أما العراق فقد قام بثورته القومية ضد الانجليز ثم سوى الموقف وتولى الملك فيصل عرش البلاد .

من الطبيعى أن يبدأ مشروع سوريا الكبرى مادامت سوريا ولبنان واقعتين تحت السيطرة الفرنسية، ومن الطبيعى كذلك ألا ينسى الهاشميون الفكرة . ففى سنة ١٩٣٢ اعتزم الملك فيصل القيام بزيارة لأوربا وقد عرج فى طريقه على عمان حيث توجهت لرؤياه وفود من سوريا ولبنان وفلسطين . وقد بذلت محاولات لكى يتولى الملك على عرش سوريا بعد أن يتم عقد معاهدة مع فرنسا على نسق المعاهدة العراقية الانجليزية . غير أن هذه الجهود لم تؤد إلى نتيجة بسبب عدم ميل الفرنسيين إلى الفكرة وسوء ظنهم بالهاشميين بوجه عام والملك فيصل بصفة خاصة .

مرحلة الحرب العالمية الثانية

كان انهيار فرنسا فى أوائل الحرب العالمية الثانية وسيطرة انجلترا على الليفانت نقطة تحول إذ وضح للعيان أن نفوذ فرنسا فى طريق الزوال. كانت تصرفات السلطات الفرنسية فى سوريا ولبنان فى ظل حكومة فيشى مبعث لارتياب بل والخطر بسبب الخوف من اتخاذ النازيين هذه المنطقة مركزاً لمهاجمة انجلترا فى الشرق. لهذا أقدم الانجليز فى مايو سنة ١٩٤١ على الزحف على سوريا واحتلالها، ثم زحفوا على لبنان فى الشهر التالى. بعد ذلك اعلن الانجليز والفرنسيون الأحرار العزم على منح لبنان الاستقلال حالما يصبح ذلك فى الامكان. وفى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤١ أعلن الجنرال كاترو أن لبنان الكبير دولة مستقلة ذات سيادة ولها حق تعيين الممثلين الدبلوماسيين وتكوين قوات حربية خاصة بها، مع منح الفرنسيين التسهيلات اللازمة ما دامت الحرب قائمة. أعيد الدستور واستعدت البلاد للانتخابات، وانتخب رئيس للجمهورية. ولكن مالبث الخلاف أن نشب إذ طالب

الفرنسيون بعقد معاهدة معهم قبل كل شيء ، بينما أصر اللبنانيون على الاستقلال التام غير المشروط قبل عقد أى معاهدة مع الدولة الفرنسية . وهنا أمر المسيو هيلو بالقبض على رئيس الجمهورية ورجال الحكومة وحل البرلمان ، فثارت ثائرة البلاد وغضبت البلاد العربية كلها لهذا الموقف .

أما فى سوريا بعد الاحتلال الانجليزى فقد وعد الانجليز والفرنسيون بمنحها الاستقلال حالما يصبح ذلك ميسوراً . وأكثر من هذا أعلن المندوب السامى الفرنسى استقلال وسيادة الجمهورية السورية . ولكن لجنة التحرير الفرنسية فى الجزائر أرادت النكوص عن الوعد بحجة ضرورة عرض الأمر على الشعب الفرنسى بعد تحريره من نير السيطرة الألمانية . توترت العلاقات وأخيراً تدخلت الحكومة البريطانية ووقفت الأمم العربية موقف التأييد ، وأخيراً أرسل الجنرال كاترو حيث عمل على تهدئة الأحوال ، وتقرر تنفيذ نص استقلال القطرين العربيين اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٤٤ مع بقاء جيوش فرنسية وانجليزية فى بلادهم لحين انتهاء أعمال القتال — وبرغم الاتفاق تجدد الخلاف مع

سوريا ، وزادت العلاقات توتراً إلى أن انتهى الأمر بتقرير جلاء الجيوش الأجنبيـة عن أراضى الدولتين وأصبحتـا مستقلتين استقلالا تاماً .

حين وضح أن النفوذ الفرنسى غير مقدر له البقاء فى الشرق ارتفعت الآمال من جديد فى إخراج مشروع سوريا الـكبرى إلى حيز التنفيذ ، وهنا نجد الأمير عبد الله يرسل مذكرة سياسية هامة إلى الحـكومة البريطانية فى عام ١٩٤٣ بشأن ما يراه فى حل المسألة السورية بوجه خاص والمسألة العربية بوجه عام (١) .

---

(١) آثرنا الآن إيراد المذكرة بنصها بسبب أهميتها إذ كنا اقتصرنا فى المحاضرة الشفوية على إيراد عناصرها الأساسية . (نقلا عن كتاب الدبلوماسية العراقية والاتحاد العربي ص ٢٢١ — ٢٢٩) .

مذكرة الامير عبد الله

الى الحكومة البريطانية

بناء على وعود بريطانيا العظمى للعرب سابقاً ولاحقاً ونظراً لعجز الحكومة الفرنسية الشرعية عن القيام بوكالتها المؤقتة عن جمعية الأمم فى سوريا وزوال تلك الوكالة حكماً بسقوط أهليتها القانونية ونظراً لتمتع سوريا باستقلال ودستور شرعيين وبالاشارة الى ما صرح به وزير الخارجية البريطانية المستر انطونى ايدن بشأن الوحدة العربية أرى أن من مقتضيات ذلك بل من مقتضيات تسهيل مهمة الديمقراطيات فى الشرق الادنى واعادة توثيق الصداقة العربية البريطانية التقليدية وضمان الثقة والاستقرار الحقيقى فى البلاد العربية المحررة منذ الحرب الماضية أن يصار حالا الى تنفيذ أحد المشروعين الآتيين :

المشروع الأول

(آ) مشروع الوحدة السورية (الدولة السورية الموحدة

والاتحاد العربي) .

١ — اعلان الحلفاء تأييد استقلال سوريا بحدودها الطبيعية واعتبار وحدتها القومية والجغرافية أساساً لنظام الحكم فيها .

٢ — يكون هذا الإعلان تأييداً في الواقع لمصلحة البلاد ولرغبة الشعب السوري التي أبداها عقب الحرب الماضية وفي جميع المناسبات وسجلتها لجنة الاستفتاء الاميركية (لجنة المستر كراين) في حينه كما أن المؤتمر السوري الذي انعقد بدمشق ممثلا سوريا المحررة بجميع أقاليمها أي (سوريا الشمالية . لبنان . شرقي الاردن . فلسطين) قد أعلن ذلك في قرار ٨ آذار ١٩٢٠ المبلغ الى الدول وجامعة الامم في حينه معبراً في قراره التاريخي هذا عن ارادة الشعب السوري الحقيقية ذلك القرار الذي ما زال هو الميثاق القومي لجميع السوريين والحكومة السورية الحاضرة ما زالت تعتبر يوم اعلانه عيداً رسمياً كما أن العلم الرسمي الذي انشأه لسوريا ما زال هو العلم الذي يظلل حكومة شرقي الاردن .

٣ — ان مشروع الدولة السورية يتضمن :

(آ) الاعتراف بدولة سوريا مستقلة وذات سيادة يكون نظام الحكم فيها ملكياً — ودستوريا .

(ب) تضم الدولة السورية الموحدة (سوريا الشمالية وشرق الاردن وفلسطين ولبنان) .

(ج) يكون لكل من فلسطين فى بعض مناطقها ولبنان القديمة إدارة خاصة بمقتضى الدستور يلاحظ فى الأول منها حفظ حقوق الأقلية اليهودية ومركز الأماكن المقدسة الخاص وفى الثانية صيانة امتيازات لبنان القديم .

(د) يلغى وعد بلفور لعدم موافقة العرب عليه وهم أصحاب البلاد الشرعيين أو يفسر تفسيراً يزيل مخاوف العالمين ؟؟ العربى والاسلامى فيكتفى بالوضع الراهن وهو نسبة الثلث الى الثلثين وتمنع الهجرة اليهودية .

(هـ) تصان المصالح البريطانية والاجنبية فى الدولة السورية الموحدة بمقتضى معاهدة كالمعاهدتين المصرية والعراقية .

٤ — رئاسة الدول السورية .

يدعى سمو الامير عبد الله بن الحسين لرئاسة الدول السورية

بالاستناد الى الاعتبارات المشروعة الآتية :

(آ) حقوقه الشرعية الثابتة فى الامارة الاردنية وهى جزء مهم من أجزاء سوريا الكبرى .

(ب) مساهمته سابقا ولاحقاً بمعونة الحلفاء معونة فعلية وقد اشتملت هذه المعونة على الساحة السورية فى الحرب الحاضرة .

(ج) كونه الوريث الأول لحقوق والده المغفور له جلالة الملك حسين فى رعاية الحقوق السورية بوجه خاص والحقوق العربية بوجه عام .

(د) وعد الحكومة البريطانية له برئاسة الدول السورية بلسان رئيس وزارتها الحالى المستر تشرشل منذ عام ١٩٢١ وزوال موانع تنفيذ ذلك الوعد بعد انهيار الدولة الفرنسية وسقوط وكالتها القانونية عن جمعية الامم وبعد أن أصبحت بريطانيا العظمى تملك حرية العمل فى الاراضى السورية على اختلاف أقاليمها .

(هـ) رغبة السوريين بالحكم الملكى الدستورى فى حالة تحقيق وحدة البلاد العامة أو اتحادها المركزى .

٥ — الاتحاد العربي .

حال اعلان تأسيس الدولة السورية الموحدة يصار الى تأسيس اتحاد عربي تعاهدي مؤلف من الدولتين السورية والعراقية . (أي من أراضي الهلال الخصيب) بتنظيم الدفاع والثقافة والاقتصاد الوطني وليس ثمة مايمنع انضمام الدول العربية الاخرى الى هذا الاتحاد على أن تكون رئاسة مجلس الاتحاد العربي سورية أو أن تعطى عند الاقتضاء عهدياً الى أوسع الدول العربية ثروة ونفوذاً ونفوساً .

المشروع الثاني

(ب) مشروع عملي في تأسيس دولة سورية اتحادية وقيام اتحاد عربي تعاهدي في حالة عدم تأسيس الدولة السورية الموحدة حالا فانه لا يكون متعذراً أن يصار إلى تأسيس اتحاد سوري مركزي (أي دولة سورية اتحادية) ضمن القواعد الآتية الموضوعة في ضوء المصلحة الحقيقية للبلاد السورية مع تقدير أوضاعها الراهنة بالاضافة إلى مصلحة الحلفاء الحقيقية بالنسبة إلى اكتساب الثقة العامة وتسهيل مهمة الدفاع في الشرق الادنى .

١ — تقوم فى الأراضى السورية بحدودها الطبيعية دولة سورية اتحادية مركزية تضم حكومات شرق الأردن وسوريا الشمالية ولبنان وفلسطين عاصمتها دمشق .

٢ — ينظم الاتحاد السورى المركزى شؤون الدفاع والمواصلات والاقتصاد الوطنى والسياسة الخارجية والنقود العامة والقضاء الاتحادى مع بقاء الاستقلال الذاتى لكل من الحكومات الاقليمية الأربع باستثناء ما يصبح من اختصاص حكومة الاتحاد السورى العامة .

٣ — يكون للاتحاد السورى (مجلس اشتراعى عام منتخب) ممثل للاقاليم المتحدة اتحاداً مركزياً ومنه يكون انتخاب رئيس وزراء الاتحاد واختيار أعضاء السلطة التنفيذية الاتحادية وفق أحكام الدستور .

٤ — يتم الاتحاد السورى بنتيجة مفاوضات واتفاق بين الحكومات الأربعة الاقليمية وتكون الخطوة الاولى فى تحقيقه مفاوضات واتفاق حكومتى شرق الأردن وسوريا الشمالية .

٥ — تصاغ قواعد واسس الاتحاد فى مشروع دستور اتحادي تضعه لجنة مختصة تمثل الأقاليم المشتركة فيما يتفق على

عددها وصلاحيتها .

٦ — يسمى سمو الأمير عبد الله بن الحسين رئيسا الدولة السورية الاتحادية لعين الأسباب والاعتبارات المبينة فى البند (٤) من المشروع السابق ويعهد بادارة شرق الأردن الخاصة إلى نائب عن سموه .

٧ — يناقش ويصدق مشروع دستور الاتحاد السورى من قبل المجالس التمثيلية للحكومات الاقليمية فى هيئة مؤتمر أو من قبل جمعية وطنية عامة تمثل مناطق الاتحاد تنتخب لهذه الغاية .

٨ — يعلن دستور الاتحاد رسميا ويعمل به من تاريخ اليوم المعين للتنفيذ وفق المراسم التى تقرر .

٩ — فى حالة وقوع انضمام حكومة لبنان أو فلسطين إلى الاتحاد السورى متأخراً أو على أساس تعاهدى فقط يصار إلى تصديق شروط وحدود ذلك الانضمام من قبل مجلس الاتحاد الاشتراعى ومجلس نواب الحكومة المنظمة الاقليمى كلا على حدة ثم يعلن تنفيذ ذلك .

١٠ — إذا تخلفت حكومة لبنان عن الانضمام الى الاتحاد السورى المركزى لاسباب خاصة بها يجب أن تعاد

ماذا هل هى دينية ؟؟

الاراضى السورية الملحقة بلبنان (دون رغبة من السكان) بالاستفتاء الحر الى سوريا .

١١ — يشترط فى انضمام فلسطين الى الاتحاد السورى وبالنتيجة الى الاتحاد العربى العام تحقق الأمور الآتية :

(آ) تقوم حكومة وطنية دستورية فى فلسطين بحدودها الحاضرة .

(ب) يبقى العمل بالكتاب الابيض موقتاً على أن يحل محله تفسير رسمى لوعد بلفور من الجانب البريطانى خلال مدة معينة وهذا التفسير يشترط فيه ازالة مخاوف العالمين العربى والاسلامى بتأكيد حقوق عرب فلسطين القومية والسياسية فى وطنهم الخاص الموروث عن الآباء والاجداد بحيث يظل مركزهم القومى مضموناً فى فلسطين لايصار الى انتقاصه عن طريق أى هجرة يهودية أو اى اجراءات أخرى مع وقف الهجرة اليهودية الاجنبية منذ الآن والاحتفاظ بالحالة الراهنة وهى نسبة الثلث من اليهود الى ثلثين من العرب . تلك النسبة التى أوجدتها منذ نهاية الحرب الماضية حتى الآن هجرة اجنبية متواصلة لم يعترف بمشروعيتها العرب قط .

ان مثل هذه النسبة الطارئة على فلسطين دون موافقة

السكان العرب يجب أن تعتبر كافية فى نظر الحكومة البريطانية لتبرير الادعاء بأنها قد انجزت ما وعدت به اليهود لاسيما وهى مرتبطة فى ذات الوقت بالتزامات مقطوعة للعرب من حقوق قومية وشرعية ثابتة فى وطنهم الموروث .

(ج) يراعى فى ادارة فلسطين الوطنية المركز الخاص للاماكن المقدسة .

(د) تعطى المناطق ذات الاكثرية اليهودية ادارة لامركزية توكيداً لحفظ حقوق الاقلية اليهودية .

(هـ) يبادل الاتحاد العربى العام المواطنين الفلسطينيين من اليهود تعاوناً اقتصادياً نافعاً .

(و) يشترط لاقرار العرب هذه المزايا للاقلية اليهودية فى فلسطين اعلان الهيئة اليهودية المسئولة موافقة اليهود نهائياً على هذا الحل باشعار الحكومة البريطانية ذلك .

١٢ — فى حالة عدم حل المشكلة الفلسطينية على هذا الاساس من الجانب البريطانى تظل فلسطين خارج نطاق الاتحاد السورى كما يظل العرب كأمة ذات ميثاق قومى وحقوق وطنية مشروعة غير معترفين بشرعية لوضع الراهن لفلسطين ومثابرين على المطالبة بالغاء وعد بلفور مع العلم أن

المشكلة الفلسطينية هي المصدر الرئيسي لتسميم العلاقات البريطانية مع العالمين العربي والاسلامي ومع العلم ان فلسطين ليست هي المكان الذي يتسع لحل المشكلة اليهودية العالمية وانه لفي صالح الجميع و رأى أصدقاء بريطانيا العظمى ان تحل المسألة الفلسطينية كما أوضحنا وهو وفق ما يمكن ان يرضى به العرب ويكفي انه في مصلحة السلام والاستقرار والعدل الدولي حاضراً ومستقبلا كما انه يقطع دابر الفتنة والشكوك والدعاية المعادية للديمقراطيات في الشرق الأدنى .

١٣ — قيام الدولة السورية الاتحادية وفق الاسس المبينة في البنود السابقة يصار الى تأسيس الاتحاد العربي التعاهدي وفق ماذكر في البند (د) من المشروع الأول .

١٤ — تصان المصالح البريطانية والاجنبية في الدولة السورية الاتحادية بمقتضى معاهدة كالمعاهدتين المصرية والعراقية .

وفى ٨ نيسان ١٩٤٣ أصدر الأمير بلاغا إلى أهل الشام « حاضره وباديه ومن خليج العقبة إلى البحر الأبيض المتوسط إلى أعالي الفرات » وجاء فيه « ألا وأننا لداعون في الوقت نفسه جملة أهل الحل والعقد في بلاد الشام إلى

مشروع وحدة أو اتحاد سورى شامل ووطن كامل يناقشون أمره فى مؤتمر سورى خاص نرحب بعقده فى عاصمة بلادنا عندما يختارون وقته وزمانه أو يؤيدونه بعد امعان النظر فى مراميه هيئات وفئات من زعماء وعلماء » .

غير أن الفكرة لم تجد الظروف مواتية تماما لأن الحرب كانت لاتزال قائمة ، ثم توترت العلاقات كما أسلفنا بين سوريا ولبنان من جهة وفرنسا من جهة أخرى : ولكن إذا انتهت الحرب وحلت مشاكل القطرين أصبح من المستطاع الخروج إلى دائرة العمل الصريح فى وضح النهار وجس النبض وتعرف طبيعة الظروف والأحوال . ولكن هناك مشكلة عميقة تلك هى مركز شرق الأردن إزاء انجلترا أصبح لابد من تعديل الوضع ولو من حيث الشكل وهنا نجد سراً من أسرار عقد المعاهدة الأخيرة بين شرق الأردن وانجلترا حيث اعترفت الثانية باستقلال الأولى وصار الأمير عبد الله ملكا على البلاد ، وأعقب ذلك التحول إلى دولة دستورية . أما مدى هذا الاستقلال وحقيقة هذه الحياة الدستورية فسنعرض لهما فيما بعد .

انفجار القنبلة

بعد اعلان دستور شرق الأردن أثير الموضوع فى المجلس النيابى وأعلن على هيئة ميثاق وطنى أن الشعب والحكومة يتمسكان ويطالبان بتحقيق الميثاق الوطنى القديم والخاص بإنشاء دولة سوريا الكبرى تحت عرش الهاشميين .

إذن انفجرت القنبلة أخيراً بشكل عنيف وكان لانفجارها دوى هائل ، وبقى أن تعرف آثارها أو يعرف رد الفعل الذى أحدثه هذا العمل من جانب الحكومة الاردنية .
وجاء رد الفعل سريعا ومن ذلك تصريح فيليب تقلا فى مجلس نواب لبنان ، كما أبدت الصحافة السورية وزميلتها اللبنانية الارتياب والسخط ، وكذلك لم تبد الدوائر المصرية ارتياحها للأمر . انعقد مجلس جامعة الدول العربية بالقاهرة فى نوفمبر سنة ١٩٤٦ وأثارت سوريا الموضوع وتكلم رئيس وزرائها سعد الله الجابرى بك فندد بالسياسة الجديدة ولكن بصورة مهذبة مؤدبة كما تقضى الأوضاع والتقاليد الدبلوماسية وصرح بأن هذا العمل محاولة مقصودة يراد بها صرف العرب عن المسائل الرئيسية التى تشغل اهتمامهم . ومعنى

هذا باللغة غير الدبلوماسية أو بالترجمة إلى الأسلوب العادى أن المشروع يراد به إيقاع الفرقة فى صفوف الدول العربية حتى لا تكون لها سياسة واحدة إزاء عدو أجنبى . وإذا ذكرنا أن مشكلة فلسطين كانت تشغل الأذهان ، وأن موقف العرب لم يكن لترضى عنه انجلترا أو الصهيونية ، وأن أكبر ما تخشاه هذه الأطماع هو الإرادة العربية الحازمة — نقول إذا ذكرنا كل هذا لا نعجب من طلوع فكرة سوريا الكبرى فى وقت تعين على الدول العربية أن تقف جبهة واحدة بصدد مشكلة فلسطين . بعد ذلك صرح الجابرى بك أن رأى حكومته يتلخص فى أنها تعد مشروع سوريا الكبرى مشروعا قد دفن من زمن وأن المصلحة ينبغى أن تكون فى عدم بعثه .

تكلم الشريقى باشا فأراد التخلص بعبارات لبقة وأشار إلى أن مشروع سوريا الكبرى إنما هو عبارة عن الأمانى الطبيعية القديمة والمتصلة بالصراع العربى منذ ربع قرن ولهذا فلا يمكن التنازل عنها . هنا تقدمت مصر باقتراح مؤداه أن تحال المسألة على لجنة وزراء الخارجية وهذه قررت التمسك بميثاق جامعة الدول العربية واحترام الحالة القائمة (status quo)

من حيث الحدود والنظم الموجودة ، وطلبت إلى الفريقين الكف عن إثارة المشروع من جديد .

أذكر أنه بعد دورة المجلس بقليل ضمنى مجلس مع بعض المصريين والشرقيين ونفر من المكاتبين الأجانب وعرج الحديث على مشروع سوريا الكبرى فصرح مكاتب أجنبي له وزنه وقيمته أنه وإن كان يرى صالح العرب الاقتصادى فى نجاح هذا المشروع إلا أنه يعتقد أنه قد مات إذ كانت الجلسة قاطعة فى الأمر . هنا أبديت ارتيابى فى الأمر وأعربت عن توقعى أموراً واحتمالات كثيرة ، وما لبث أن تحقق الظن المبنى على الاستقراء التاريخى ودراسة التطورات المختلفة ، وأثير الموضوع من جديد فى الصحف وبأسرع مما توقعت ، وطلعت علينا إحدى المجلات الأسبوعية (أخبار اليوم) بما دعته تدبيراً سرياً لتنفيذ المشروع ولو بالزحف المسلح على سوريا . أنكرت الدوائر الأردنية هذه الدعوى التى تحتمل الشك على الأقل فى الوقت الحاضر إذ ليس من صالح أحد اضطراب الأحوال فى هذه المنطقة الحيوية من العالم . وعما قريب ستعقد الدورة السادسة لمجلس جامعة الدول العربية ويتحدثون بأن المشروع قد يثار من جديد . وإن كنا نستبعد

ذلك وأخطر من هذا نهمس الأقوال باعتزام بعض دول الجامعة بالانسحاب منها وقد ذكرت أسماء بالذات وإنا لنأمل ألا يحدث شيء من هذا القبيل وفي الحق إننا لنستبعده إلا إذا جدت ظروف مفاجئة عنيفة .

بحث موقف الدول

سيداتي ، سادتي .

أما وقد فرغنا من هذا العرض التاريخي نرى لزاما علينا أن ننتقل إلى دراسة المشروع بالاشارة إلى موقف مختلف الدول التي يعنيها الأمر .

— ١ — المشروع من وجهة العامة

نحن من أنصار التعاون بين الدول سواء في المحيط الاقليمي أو العالمي الأوسع مدى ، وإنه لمن أسعد الأيام في حياتنا ذلك اليوم الذي تقوى فيه روابط الوحدة بين أبناء الشعوب العربية جميعاً بحيث نتوجه إلى شرق الاردن أو سوريا أو لبنان أو العراق فكأننا انتقلنا من القاهرة إلى الاسكندرية ، وحيث تتكون من هذه الدول العربية كلها

ولايات متحدة عربيــة او أى نوع من أنواع الحكومات الاتحادية . ولكنا لانرى إمكان هذا إلا بشرط واحد ألا وهو أن تكون البلاد العربية جميعها مستقلة استقلالا تاماً حقيقياً غير مشروط بمحـالفة أو مشاركة ، وغير مقيد بأى لون من ألوان التقييد أو أى نوع من أنواع الالتزامات كائنة ماكانت . أما والحالة على مانحن عليه فالمشروع المقترح خطر شديد لا بد من دفعه حتى تزول العناصر المختلفة التى تجعله مبعثاً على الخطر .

فالمعروف أن سوريا ولبنان قد حصلتا على الاستقلال التــام غير المقيد ، وجلت الجيوش الأجنبية عن أرضهما جلاء ناجزاً غير مشروط . ولكن الأمر خلاف هذا بالنسبة إلى شرق الأردن فهذه بينها وبين انجلترا معاهدة أقل ماتوصف به أنها لا تمنح هذا البلد العربى استقلالاً بالمعنى المفهوم من هذه العبارة . واليكم بعض نصوص هذه المعاهدة :

(المــادة الخامسة) تنص على أنه فى حالة تعرض أحد الطرفين المتعاقدين لهجوم مسلح من جانب طرف ثالث ، فان الطرف الآخر يتقدم بالمســاعدة فى الحال بوصف أن ذلك إجراء من الدفاع عن النفس المشــترك . وفى حالة التهديد

بخطر نشوب الحرب يعمل الطرفان المتعاقدان على تنسيق تدابير الدفاع الضرورية .

(الملحق بالمعاهدة) ويتضمن عدة مواد :

١ — لانجلترا أن تبقى قواتها فى شرق الأردن فى الأماكن التى تشغلها عند توقيع المعاهدة ، وأماكن أخرى يتفق عليها فيما بعد . وعلى دولة شرق الأردن أن تمنح هذه القوات كافة التسهيلات اللازمة للاقامة ولحفظ وخزن الأسلحة والمهمات ، بما فى ذلك تأجير أى أرض يتطلبها الأمر ، وفى حالة هذه الارض تنزع من أربابها إذا لزم الامر وإذا كانت ملكا لأحد .

٢ — منح التسهيلات فى جميع الأوقات لحركة وتدريب القوات الانجليزية ، ونقل الوقود والمؤن والذخيرة وغير ذلك من المواد التى تتطلبها هذه القوات ويكون النقل جواً وبالطرق البرية والسكك الحديدية والطرق المائية وأنابيب البترول وعن طريق موانى شرق الاردن .

فالمعنى المستخلص من هذا أن انجلترا تتخذ من شرق الاردن قاعدة عسكرية ونقطة ارتكاز . فلو أن سوريا ولبنان اندمجتا مع شرق الأردن لتحولت هذه الدولة الجديدة كلها

إلى منطقة نفوذ فعلية لانجلترا التى تحكمها بطريق غير مباشر عن طريق عمان ، ولا عبرة بأن يقال إن نصوص هذه المعاهدة لا تطبق على سوريا ولبنان فالواقع أنه احتياط لا يؤدى إلى أية نتيجة عملية . وهكذا تضيع الجهود والتضحيات التى بذلها أهل ذينك البلدين وتذهب عبثا كأن لم تغن بالأمس ، وبدلا من المنفعة التى يقال إنها ستعود عليهما من الوجهة الاقتصادية ، يقعان بطريقة سافرة فى قبضة الاقتصاد البريطانى . وإذا ذكرنا العلاقات الطيبة بين شرق الاردن وانجلترا ، وما كان بين الهاشميين والانجليز من صلات المودة منذ عهد بعيد ، وإذا ذكرنا موقف العطف الذى يلقاه هذا المشروع من الصحافة والدوائر الانجليزية — ولو بطريقة غير رسمية — وإذا ذكرنا أن هذا المشروع لم يخرج على هذا الوجه الرسمى الصريح إلا بعد خروج انجلترا من الليفانت — إذا ذكرنا هذا كله كان اللبنانيون على حق إذا قالوا ان هناك إصبعا انجليزية أو إن هناك أيدى أجنبية تعمل فى الظلام لصالحها .

حقيقة كان الميثاق الوطنى القديم ينص على إنشاء دولة سوريا الكبرى ، ولكن كان هدف أولئك القوم إذ ذاك

تكوين دولة تشمل الليڤانت كله وأن تكون هذه الدولة مستقلة استقلالا لا شائبة فيه، إلا لو أنهم اعتقدوا أن المراد به إنشاء مملكة عربية تحت الوصاية الانجليزية فكأنهم حطموا سيادة الاتراك ليقيموا مكانها سيادة غيرهم، أو بعبارة أخرى كأنهم استبدلوا سيداً بسيد آخر أشد منه قوة وأعظم دهاء.

— ب — موقف سوريا من نظام الحكم

من الحجج التى أدلى بها السوريون سواء فى التصريحات الرسمية أو الصحافة أو على لسان ممثليهم فى دور انعقاد مجلس جامعة الدول العربية (نوفمبر) ، أنهم قد ارتضوا لأنفسهم النظام الجمهورى ولكن إنشاء سوريا الكبرى معناه إقامة الملكية محل ذلك النظام. حقيقة كان السوريون قديماً يريدون دولة ملكية برآسة فيصل ، ولكن قد تغيرت الظروف فى نحو ربع قرن تغييراً ملحوظاً ومتنوع الجوانب . وأكثر من هذا فالمسألة كذلك متعلقة بجوهر نظام الحكم النيابى فى شرق الأردن كما تدل على ذلك نظرة سريعة إلى بعض مواد الدستور الأردنى :-

(١) الملك يبرم المعاهدات بموافقة مجلس الوزراء ولا

تعرض على البرلمان (المادة ٢٥ فقرة ب). وإذن يحق لسوريا أن تتخوف من استغلال هذا النص لعقد معاهدات ليست فى صالحها مادامت لن تعرض على ممثلى الشعب.

(٢) الملك هو الذى يعين رئيس مجلس النواب ونائبه (المادة ٤٢)، والأنظمة التى يضعها مجلس البرلمان ليسير عليها لاتنفذ إلا بموافقة الملك (المادة ٧٠).

(٣) أنيط بالملك تعيين أعضاء مجلس الأعيان، وجعل له حق ارجاء انعقاد المجلس وتأجيل جلساته وحله دون أن ينص على توصية مجلس الوزراء (المادة ٢٥ فقرة ج، والمواد ٣٥، ٣٩ فقرة هـ).

(٤) أما مجلس النواب فسلطته محدودة جداً فليس له خاصة أن يقترح قانوناً، وكل ماهناك أن عليه النظر فى المشاريع القانونية التى تقدم إليه من رئيس الوزراء، وليس له أن يجرى تعديلات فيها فإما أن يقبل ما يعرض عليه أو يرفضه فاذا ما رفض ما هو معروض عليه مرتين وقبل به المجلس الآخر تعقد جلسة مشتركة (المواد ٤٨، ٤٩)، ونعتقد أن نتيجتها معروفة سلفاً. وليس لمجلس النواب أن يزيد فى النفقات المقترحة فى الميزانية المعروضة لابطريقة التعديل ولا بطريقة

الاقتراح ... واذا امتنع المجلس عن النظر في مشروع الميزانية المعروضة فمجلس الوزراء بموافقة الملك يعتبر المشروع نافذا بالشكل الذي قدمه به الى المجلس (المواد ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩) .

ولعل أصدق ما يوصف به هذا الدستور ماجاء في بيان الحزب العربي الأردني : « ولا نعدو الحق أننا لا نكاد نصدق أن دستوراً حديثاً نص على قيام برلمان في الدولة وجاء فيه هذه المواد وأمثالها مما يفسخ أي معنى من معاني البرلمان المفهومة لولا أن ذلك حقيقة متمثلة في دستور المملكة الأردنية » . من هنا نرى انعدام الروح الديمقراطية في هذا الدستور ؛ الأمر الذي يخشاه أهل سوريا ولبنان . إن هذين البلدين يتمتعان (برغم متاعبهما) بقدر كبير من حرية الرأي والفكر ولا شك أن ذلك القدر لا بد أن يضيع حتما في دولة سوريا الكبرى في ظل هذا الدستور .

ويقول الأردنيون الموالون للمشروع إن اعتراض سوريا ولبنان راجع الى نفوذ فريق التجار . الواقع أن النظام الاقطاعي لا يزال غالباً مسيطراً على شرق الأردن ، وأن الطبقة الوسطى في سوريا ولبنان وفيرة العدد والثراء . فكأن الصراع

إذن صراع بين البورجوازية والعناصر التقدمية فى هذين البلدين من جهة وبين العناصر الاقطاعية فيهما والموالية لزميلتها فى شرق الأردن من جهة أخرى . وأكثر من هذا تخشى الطبقة الوسطى أن تهمل مصالحها إذا كان الحكم الجديد يغلب عليه العنصر الاقطاعى وملاك الأراضى .

ومن الحجج التى أدلى بها سعد الله الجابرى بك أن اثارة المسألة تثير شكوك لبنان فى نوايا البلاد العربية ، الأمر الذى ينتهى فى النهاية بتصدع جامعة الدول العربية . ولبنان ساخطة حقاً إذ تفقد استقلالها وحريتها الداخلية ويتعطل نشاطها الاقتصادى ، وهذا فضلا عن الناحية الشخصية المتعلقة بالمسيحيين فى لبنان إذ يكونون أقلية فى تلك الدولة إذا تمت وأدخلت لبنان فى حظيرتها . ولا ننسى أن سوريا ولبنان موضع ارتياب الاستعمار بسبب النزعات الحرة فيه ولاشك أن إخمادها أمر يرحب به الاستعمار وترجوه العناصر الرجعية .

ومن المسائل التى لها قيمتها كذلك اننا نعلم كيف اتفقت فرنسا وتركيا فى ٢١ يونية سنة ١٩٣٩ على نقل لواء الاسكندرونة (هاتاى الآن) إلى الدولة التركية برغم أن

أغلبية سكانه ليسوا من الأتراك ، والسوريون جميعاً ساخطون على الاتفاق ولا يدعون فرصة تمر دون المطالبة باسترجاع ذلك الاقليم . وخلال زيارة الملك عبدالله الأخيرة لتركيا دلت بعض التصرفات والعبارات على أنه يعد التنازل عن الاسكندرونة لتركيا أمراً مفروغاً منه ، وهذا بقصد نيل تأييد تلك الدولة لمشروع سوريا الكبرى . لهذا فالسوريون واثقون أن حقهم لابد ضائع لو قدر للمشروع أن ينجح ، فكأن إتمام سيكون على حساب بلادهم .

— حـ — موقف مصر

تدل أقوال الصحف المصرية التى تعبر عند حقيقة الاتجاهات الرسمية ، ويدل كذلك الاقتراح الذى تقدم به وفدها مما أشرنا اليه ، على أن هذا البلد لا ينظر بعين العطف الى المشروع المقترح . ويخيل إلى السياسة المصرية أن هدف المشروع البعيد إنشاء كتلة شرقية بزعامة تركيا وهذا — ولو فى الظاهر — ضربة شديدة لمصر التى تشغل مركزاً طيباً بين شقيقاتها العربية وذلك بالنظر إلى كثرة سكان مصر ووفرة موارد الثروة فيها ، ولأن الروابط التى تصلها بالأمم

العربية أعظم قوة مما بين الأخيرة وتركيا. ومما يزيد استياء الدوائر المصرية إمكانية استخدام المشروع دائما للضغط السياسى والاقتصادى على القطر المصرى فى المستقبل. ولعل أقرب دليل على ذلك أنه بمجرد إعلان حكومة النقراشى باشا قطع المفاوضات التى طال أمدها مع انجلترا برز المشروع فجأة فى الصحف وتظاهرت الأوساط الانجليزية بالتأييد واستخدام المشروع أداة للضغط على سوريا ولبنان للتوسط فى النزاع بين مصر وانجلترا بل ولعل الغرض أيضا منعهما — إن أمكن — من تأييد مصر فى موقفها الحالى. هذا ما تهامست به الدوائر المختلفة ونعتقد أن الحقيقة لا تبعد عن هذا، ولا شك أن تكوين سوريا الكبرى يجعلها أداة خطيرة على مصالح الدول العربية لو استطاعت الايدى الاجنبية السيطرة على تلك الدولة الجديدة ولو بالطرق الاقتصادية المختلفة.

ولكن الخطر على مصر فى المستقبل أدق وأشد إذا نظرنا إلى الأمر من زاوية أخرى. نعلم أن السياسة الانجليزية ترى ضرورة عدم ترك فراغ استراتيجى فى حالة جلاء قواتها عن مصر، وترى أن هذا الفراغ يمكن سده بطريق محالفة عسكرية مع مصر؛ وفيما يلى المواد الواردة

فى المشروع المعروف باسم « صدقى — بيفن » :

المادة الثانية : اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه فى حالة ما إذا أصبحت مصر محلا لاعتداء مسلح أو فى حالة ما إذا أصبحت المملكة المتحدة مشتبكة فى حرب نتيجة لاعتداء مسلح على الدول المتاخمة لمصر يتخذان بالتعاون الوثيق فيما بينهما وكنتيجة لتشاورهما العمل الذى قد يعرف بضرورته» لنفرض أن مشروع سوريا الكبرى تحقق إذن تكون حدودها الشمالية هى الفاصلة بينها وبين تركيا. ولنفرض دخول العراق فى دولة سوريا الكبرى إذن تكون حدود الأخيرة لصق الأراضى الايرانية . والمعروف أن تركيا وإيران هما منطقتا الخطر فى الشرق الأوسط . ومن هنا يتبين الخطر الشديد بالنسبة إلى مصر إذا حدث أى اعتداء على أقصى الحدود الشمالية لدولة سوريا الكبرى التى تكون إذ ذاك متاخمة لمصر ، وأدى هذا الاعتداء إلى اشتباك المملكة المتحدة فى الحرب . هذه هى حقيقة الأمر فى نظرنا ، ولا أهمية كبرى عندنا للاعتبارات الأدبية التى قد يتعلل بها البعض هنا فى معارضة المشروع . إنما نخشاه لأنه يجعل أية التزامات ترتبط بها قبل انجلترا مصدر الخطر الشديد

على أمننا وسلامتنا ومواردنا واقتصادياتنا .

وناحية أخرى لها قيمتها . لو تكونت الدولة الجديدة وتغلغلت فيها الرأسمالية الغربية والصهيونية كما سنبين بعد — وأمكن خلق وحدة صناعية كبيرة من هذه الدولة، إذن لصارت منافسا خطيراً للصناعة المصرية. لو أن هذا التحول يتم برؤوس الأموال العربية وبالتعاون بين الأقطار العربية لكان للمسألة وضع آخر ، أما ونحن على أشد الحذر من أطماع الرأسمالية والامبريالية فى الغرب فاننا نستشعر الخوف لا بالنسبة الينا وحدنا بل وبالنسبة الى الاقتصاد العربى القومى بأسره .

— ى — موقف المملكة العربية السعودية

تدل تصريحات وتصرفها جلالة ملكها وقادتها على المعارضة الشديدة للمشروع الذى يوجد بينها وبين صديقتها مصر حاجزاً قوياً ، ويخلق فى شمال المملكة السعودية كتلة قوية متماسكة الأطراف أكثر عدداً وأوفر مورداً وتخضع للبيت الهاشمى ، وكأنما يذكر النزاع القديم بين الهاشميين وآل سعود والذى لا يزال قائماً حتى اليوم برغم اختفائه

على السطح . ومن يدرى فقد تحاول الدولة الجديدة إذا استقرت امورها وقويت ودان لها السلطان استرجاع بلاد الحجاز بالقوة بطبيعة الحال ، والأهداف القديمة حينما كان الهاشميون على عرش الحجاز ، تجعلنا نتوقع ذلك . ولا ريب أن محاولة من هذا القبيل سيقاومها السعوديون وبهذا يضطرب حبل الأمن والسلام فى الشرق الأوسط .

إن انجلترا تحتفظ بعلاقات الصداقة والمودة مع المملكة العربية السعودية ، ولكنها إذ تصبح ذات مركز ممتاز فى مملكة سوريا الكبرى الجديدة فانها تستخدم هذا المركز لإيقاع الضغط على المملكة السعودية . ولا شك أن الأمريكيين سيكون لهم مركز طيب فى الدولة المزمع إنشاؤها وهم أصحاب مصالح اقتصادية كبيرة فى شبه الجزيرة العربية .

— هـ — موقف فرنسا

تدرك فرنسا أن انجلترا لم تكن مرتاحة مطلقاً لوجودها فى المشرق ، وأنها استغلت فرصة الحرب الثانية وثورة العرب فلعبت دوراً هاماً انتهى باقصاء فرنسا عن المشرق . ولكنها

لا شك حريصة على استبقاء علاقاتها الثقافية والاقتصادية ، فلو قامت الدولة الجديدة حيث يغلب عليها النفوذ الانجليزى فقد يترتب على ذلك أن يضعف مركز الفرنسيين الاقتصادي والثقافى فى الشرق الأدنى . وقد حملت الصحافة الفرنسية على المشروع وألمحت إلى وجود أيدى خفية تحركه من وراء الستار.

— و — موقف روسيا

طبيعى ألا تنظر إلى الفكرة بعين الاطمئنان لأسباب مختلفة :

(١) فهى تعلم رغبة انجلترا فى السيطرة على الشرق الأوسط وأنها تعده منطقة نفوذ لها وكانت سياستها دائماً ضمان هذه السيطرة .

(٢) نجاح المشروع وقيام التفاهم بين سوريا الجديدة وتركيا معناهما إنشاء الكتلة الشرقية . وإذا ذكرنا سياسة انجلترا وأمريكا فى اليونان وتركيا وإيران كان معنى هذا كله إحكام حركة التطويق حول دولة روسياء أو هكذا يخيل إلى الأخيرة .

(٣) الخوف من أن تكون الكتلة التى تسعى انجلترا

إلى خلفها وتزحمها خطر أداهما من النواحي السياسية والعسكرية عليها (روسيا) .

(٤) ويقول الكثيرون إن الحرب القادمة ستنبعث شرارتها من الشرق الأوسط، أو من ناحية أخرى قد تكون هذه المنطقة ساحة تلك الحرب القادمة . وهنا تخشى الروسيا استخدام موارد هذه الكتلة الشرقية ضدها ، وهذا الأمر بصفة خاصة يهم العرب لأنه يمكن لانجلترا من استخدامهم في تحقيق أطماع والدفاع عن إمبراطوريتها والاضطلاع بالحرب من أجلها .

وقد يقال إن انجلترا وروسيا ربما تتفقان على اقتسام مناطق النفوذ . وقد يصح هذا ولكن من المؤكد أن السياسة البريطانية تعمل حسابا للمستقبل وتربط الدول العربية بعجلتها ، ومن المؤكد أيضا أن روسيا لا تثق بأية اتفاقات للتفاهم لأن هذه تنقض عادة بمجرد أن يتغير ميزان القوى فنحن إذن أمام احتمال قوي في نشوب الصراع في ميدان الشرق الأوسط .

الصهيونية والمشروع

أرجو أن تتمعنوا معي هذه النصوص الواردة في دستور مملكة شرق الأردن :

المادة ٧٦ = ا = جميع الحقوق فى الأراضى التى تكون رقبة الأرض أو حق التصرف بها عائداً إلى الحكومة تناط بالملك ، وله أن يستعمل هذه الحقوق باعتباره أميناً عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية .

ب = يناط بالملك باعتباره أميناً عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ، أمر جميع المناجم والمعادن من أى نوع وصفة سواء كانت فى أية أرض أو فى أى ماء ام تحتها أم فوقها وسواء كانت تلك المياه ساحلية أم نهرية أم بحيرات على أن يراعى أى حق منح لأى شخص بتشغيل هذه المناجم والمعادن بموجب امتياز نافذ فى تاريخ هذا الدستور .

المادة ٧٧ = لمجلس الوزراء بموافقة الملك أو أى شخص مفوض من مجلس الوزراء بموافقة الملك أن :

(ا) يمنح حق التعدين أو عقد ايجار التعدين أو استخراج الزيت فيما يتعلق بالمناجم أو المعادن المذكورة فى المادة (٧٦ — ب) من هذا القانون .

(ب) يفوض أو يؤجر أرضا أنيطت به بمقتضى المادة (٧٦ = ا) من هذا القانون أو أن يأذن بإشغال هذه الأرض بصورة مؤقتة بمقتضى الشروط والمدد التى يراها مناسبة .

هاتان المادتان — كما يقول الحزب العربى الأردنى — « تجعلان من الجائز جداً أن يتحول هذا الإقليم العربى الواسع (والمقصود به شرق الأردن) إلى مستعمرة يهودية فى ثياب مموهة » . فلو فرضنا قيام سورية الكبرى وسريان هذه النصوص عليها أمكن أن نتصور الآثار الخطيرة التى قد تحدث إذ ذاك . ولا نريد أن نذهب بعيداً فإن الدوائر الأمريكية التى تبدى الحرص على اليهود (على شرط أن يكون ذلك خارج بلادها) ترحب بالمشروع عسى أن يكون فى الإمكان التفاهم مع الدولة الجديدة على استيعاب عدد من اليهود اللاجئين من الاضطهاد تخفيفاً لآلام الشعب اليهودى ، كأنما حل هذه المشكلة فرض على العرب وحدهم .

من يكسب من المشروع ؟

هناك أطراف عدة تستفيد من هذا المشروع وقد عرضنا لذلك من قبل .

فهناك انجلترا التى تتمتع بالنفوذ السياسى والاقتصادى فى الشرق الأدنى ، وتجعل من بلدانه كلها قواعد عسكرية لها ، وتخلق كتلة شرقية تحت نفوذها تستغلها فى الحال

والاستقبال، وتستخدمها للضغط على مصر والمملكة السعودية وعلى تركيا نفسها لو أن الأخيرة أبدلت في يوم ما علاقتها الودية بالدولة البريطانية .

وهناك تركيا التي تضمن تأييد العرب في سياستها ضد جيرانها ، وتضمن — إذا أمكن — اشتباكهم معها في أي حرب تتعرض لها . وفضلا عن هذا فإنها تضمن التنازل النهائي عن لواء الاسكندرونة . وقد طلعتنا الأنباء أخيراً بأن تركيا ليست مؤيدة للمشروع كما يخيل إلى الناس وأنها لا تريد أن تقف موقفاً معادياً لأماني السوريين . وسواء أصح هذا الإنكار أم أنه من العبارات الدبلوماسية التي يخفي ظاهرها حقيقتها ؛ فلعل هذه التصريحات نتيجة للسخط الذي أظهره عرب سوريا ، ولعل تركيا تعرض الأمر للمساومة عسى أن يقبل هؤلاء الأمر الواقع ألا وهو التنازل النهائي التام عن الاسكندرونة .

وأخيراً — وليس آخراً — تستفيد الصهيونية إذ يسهل تنفيذ مشروع تقسيم فلسطين لصالح اليهود ، ثم تمد شباكها بطريق المال إلى مختلف البلاد العربية . ومن وراء اليهود تزحف الرأسمالية الانجلو — أمريكية .

ومن يخسر من تنفيذ مشروع سوريا الكبرى فى الوضع الحالى ؟

العرب فى سوريا ولبنان الذين كافحوا ونالوا استقلالهم التام بالكثير من التضحيات والدماء.

والعراقيون الذين يجاهدون بصدق فى الخلاص من ربقة الاستعمار الأجنبى.

والديموقراطية الآخذة فى التقدم فى بلدان الشرق العربى.

والحرية السياسية والفكرية التى لا تستطيع التنفس فى ظل دستور كالدستور الأردنى.

والجامعة العربية لأن نجاح المشروع معناه إيقاع الفرقة والانقسام فى الصفوف، وانسحاب بعض أعضائها.

الجامعة العربية

سيداتى ، سادتى :

كنت أود أن أعرض لموقف جامعة الدول العربية بصفتها الكلية، ولكن يخيل إلى أن الجامعة قد قطعت صلتها بالماضى والحاضر وآثرت لجنتها الثقافية الاتجاه إلى الماضى البعيد. لقد استرعى نظرى أخيراً إعلان بشأن مسابقة عن تأليفه

كتاب فى تاريخ « الأندلس » كأنما مشاكل العرب الاقتصادية والسياسية والثقافية اليوم وفى الغد قد حلت تماماً . لو أن الوكالة اليهودية بدأت أعمالها الثقافية وجهودها فى هذا المضمار بالاهتمام بتاريخ يمتد قرونا إلى الوراء ، إذن لانحلت العقدة الفلسطينية من تلقاء ذاتها لصالح العرب . هذه هى باكورة أعمال اللجنة الثقافية (فى جامعة الدول العربية) — غفر الله لها ، وأضحكها كما أضحكتنا .

كلمة ختامية

سيداتى ، سادتى :

انتهينا الآن من هذا العرض الموجز بقدر ما وسع الوقت ، لهذا المشروع الذى اكتسب أهمية فى ميدان السياسة العربية بوجه خاص والسياسة الدولية بوجه عام . وقد حرصنا كل الحرص أن ندع الكلمة للتاريخ والحقائق والظروف المختلفة ، غير متأثرين بشىء سوى المصلحة العامة بالنسبة إلى الشعوب العربية كافة ، تلك المصلحة التى نسعى اليها جميعا ونعمل جاهدين على تحقيقها حتى نكون أهلا لأن نستظل بلواء العروبة المجيد .

وأخيراً ، ما موقفنا العملى من مشروع سورية الكبرى سواء أكان الهدف منه إنشاء دولة سوريا بحدودها الطبيعية، أم يضاف اليها العراق ؟ وهنا نرى لزاما علينا أن نفرق بين موقفنا من المبدأ فى حد ذاته ومن التنفيذ العملى له .

إن هذه المناطق الواقعة على ساحل البحر المتوسط تكون كلا واحداً متجانسا من حيث طبيعته الجغرافية (رغم الاختلافات المحلية) ومن حيث تأثره بمزيج من حضاوات واحدة منذ أقدم الأزمنة . ولكل جزء موارده الطبيعية التى يختص بها ؛ ومن مجموعها كلها تتكون وحدة اقتصادية إذا استطعنا استثمارها واستغلالها على الوجه الصحيح خلقنا من هذا الإقليم دولة متقدمة فى زراعتها وصناعتها وتجارتها. ولا ريب أن انضمام هـذه الأنحاء يتيح لأهلها قوة سياسية تستطيع أن تلعب دوراً له أهميته فى الشرق الأوسط .

هذه كلها حقائق أولية نعترف بها ونجعل المبدأ الذى يقوم عليه المشروع مبدأ سليما. ولكن إذا انتقلنا الى الميدان العملى وجدنا أن التحقيق لن يكون فى الصالح العام الا إذا توافرت الشروط الآتيـة : —

(أولا) لابد أن تتحرر هذه البلدان جميعا بصورة واقعية

لا لبس فيها ولا غموض، ويجب أن يكون استقلالها غير مشروط بمحالفات دائمة والتزامات عسكرية، وينبغى أن تجلو القوات الأجنبية من برية وجوية عن أراضيها . . قد يستغرق هذا بعض الوقت في نظر البعض، وقد لا يتم هذا التحرير إلا بعد صراع طويل وفى هذه الحالة يتعين علينا التذرع بالصبر حتى يتحقق هذا الهدف فى النهاية .

(ثانيا) من البديهيات أن مسألة إنشاء وطن قومى للصهيونيين مشروع استعمارى بالغ الخطر على البلدان العربية بجملتها لأنه يتيح الفرصة لهجرة صهيونية غير محدودة وتدفق رؤوس أموال أمريكية وإنجليزية لا تلبث أن تمد شباكها الى غير فلسطين وتبسط سلطانها على غيرها ، وينتهى التسلط الاقتصادى بالسيطرة السياسية تبعاً للمنطق القائل بأن الاستعمار هو النتيجة المنطقية المترتبة على نمو الرأسمالية فى البلدان العظمى . لهذا نرى أنه ينبغى على الدول العربية من حكومات وشعوب أن تركز همها أولا وقبل كل شىء لوضع حد لهذه الأطماع الاستعمارية التى تستتر وراء الدعاوى الصهيونية . فإذا ما تحقق ذلك وبقيت فلسطين عربية كما كانت على مر العصور ونالت استقلالها الكامل ، توافر عنصر

له أهميته من عناصر تكوين دولة سورية كبرى بحدودها الطبيعية .

(ثالثا) من الضرورى أن تقوم فى بلاد هذه المنطقة جميعها أنظمة ديموقراطية نيابية بأوسع ما تدل عليه هذه العبارات من معنى ، وينبغى أن تستقر هذه النظم وترسخ قواعدها وهكذا يتكون شعور واحد من الناحية الدستورية فلا يخشى جزء أن يطغى عليه آخر ويعمل على سلب ما يتمتع به من حقوق وحريات .

(رابعا) والمعروف أن المستوى الثقافى متفاوت كما تدل على ذلك نسب التعليم فى لبنان وسوريا وشرق الأردن . ولاشك أن اختلاف المستوى الثقافى عائق فى سبيل الاتحاد والانسجام مما يجب أن يسود أبناء الوطن الواحد . فعلى بعض شعوب هذه المنطقة أن تعمل على الوصول إلى منزلة غيرها قبل أن تفكر فى أى لون من ألوان الاندماج أو الاتحاد .

(خامسا) انشاء اتحاد تتمتع فى داخله كل منطقة باستقلال ادارى داخلى بحيث لا تترك للحكومة الاتحادية سوى المسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية العليا ، ومعنى هذا أننا نعتقد أن انشاء ولايات متحدة سورية قد يكون أفضل من قيام دولة

مركزية واحدة تبسط سلطانها على كافة الأنحاء .

(سادسا) وهذا أمر له أهميته القصوى وبخاصة فى هذا العصر ، ونقصد به أنه ينبغى ألا يتم أى نوع من الاتحاد أو الإندماج إلا إذا وافقت على ذلك الشعوب التى يعنيها الأمر . . ينبغى أن تقرر الشعوب مصائرها بنفسها ، فاذا ماتحققت الشروط السابقة الذكر أمكن عمل استفتاء حر بكل ماق هذه الكلمة من معنى ، على أن يكون الاستفتاء خاصا بفكرة الاتحاد ونوع الحكم وما إلى ذلك . ويجب أن يكون التنفيذ متوقفاً على ما تقرره هذه الشعوب .

(سابعا) ينبغى وضع التنظيمات المختلفة لحماية الأقليات المختلفة فى هذه الأنحاء مهما كان لون هذه الأقليات أو طابعها ، وذلك حتى نكفل انعدام كافة عناصر الاحتكاك التى قد تستغلها سياسة معادية للعرب .

(ثامنا) إذا قدر المشروع بمعناه الذى نفهمه أن يخرج إلى حيز الواقع فاننا نرى أن يقوم النظام النيابى على الوضع الآتى : —

(ا) يتكون مجلس بالانتخاب المباشر على أساس تقسيم البلاد كلها إلى دوائر انتخابية متساوية من حيث عدد السكان ،

وهذا المجلس هو الذى تكون الوزارة مسئولة أمامه ، وتكون له أوسع السلطات التشريعية .

(ب) ينشأ مجلس للولايات المختلفة أو الأقليات القوية على أن يتساوى العدد لكل منها ، ومهمة هذا المجلس العمل على منع أية تشريعات قد تؤدى إلى إساءة مركز الولايات أو الأقليات .

هذه ، سيداتى وسادتى ، بعض الشروط التى نراها لازمة لإمكان تحقيق مشروع سوريا الكبرى . وإنا لنسأل الله أن يلهم قادة العرب التوفيق والسداد ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

